Al-Dirasat Al-Islamiyyah (Islamabad) 36:2 (2001)

العلل الواردة في أبواب التطوع في السنن الكبرى للإمام النسائي (رحمه الله)

عمر سليمان مكحل

ملخص البحث:

أورد الإمام النسائي في كتابه **السنن الكبرى** عموما وفي أبواب التطوع خصوصا عددا كبيرا من علل الأحاديث إلا أن هذا الكتاب وهذه الأبواب لم تجد العناية أو الدراسة النقدية الكافية من الباحثين فأردت تجلية جهد النسائي في هذا الجانب. وبيان ما إذا كان النسائي مصيبا في تعليله لهذه الأحاديث أم لا؟

هذا ما سعى الباحث إلى توضيحه وتحقيق القول فيه من خلال هذا البحث الذي درس فيه كل حديث من أحاديث أبواب التطوع على حدة، وبيّن الراجح في إعلال تلك الأحداث، وخلص إلى نتائج يرجو أن تنال رضا المهتمين وتسكن إليها النفوس.

وقد ألحق بهذا البحث مجموعة من شجرات الإسناد التي ساعدت في الدراسة العلمية الممحصة والخروج بنتائج جديدة.

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

بسم الله الرحمن الرحيم

التمهيد:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله - وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واستن بسنته وبعد:

فإن علم الحديث من أولى العلوم بالإشتغال لتعلقه بسنّة النبي- صلى الله عليه وسلم- وإن في ذروة السنام من هذا العلم علم "العلل" ذلكم العلم الدقيق الذي يكشف به النقاد أوهام الرواة والأمور الخفية القادحة في صحة الحديث.

ولقد عني المحدثون ببيان العلل فصنفوا في ذلك التصانيف الكثيرة الكشف عن علله، وبرع فيه أئمة كبار، استوعبوا مسائله وكشفوا النقاب عن دقائقه، مثل عبدالرحمن بن مهدي، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وابن أبي حاتم ، والدار قطني، وغيرهم.

وما زال البحث في تعليل الحديث جاريا على مر الأيام فالمحدثون يعللون والنقدة يسبرون الروايات، والدارسون يناقشون هذه الدعاوى، إثباتا وإقرارا، أو دفعا وإنكارا.

وكان ممن دقق النظر واعتنى بتعليل الأحاديث الإمام أبو عبدالرحمن النسائي -رحمه الله- في كتابه **السنن الكبرى**. ومن الأبواب التي كثر فيها تعليل النسائي، "أبواب التطوع" لذا فإن الباحث يرى أن هذا الأمر جدير بالدراسة والبحث للوقوف على جهد النسائي في هذا الجانب ودقته في إعلال الأحاديث واكتشاف منهج النسائي في عرضها، بقصد الإسهام في خدمة هذا الكتاب

الجليل، والإشارة إلى جانب من جوانب النبوغ عنده، في أبواب التطوع خاصة لحصر الموضوع وضبطه ولَمِّ شمله حسب ما تسمح به الأعراف العلمية لمثل هذا البحث.

وتقوم هذه الدراسة في هذه الأبواب المختارة على ما يأتي:

١- إثبات نص رواية الإمام النسائي.

٢- ذكر نص كلامه في التعليل.

٣- تخريج الأحاديث من مظانها.

٤- دراسة أسانيد الروايات المتعددة بقصد الوقوف على سبب العلة.

٥- ثم أقوم بدراسة العلة حسب القواعد المقررة، وأرجح ما استبان لي ترجيحه.

٦- لم أخل المقام من ذكر موافقات غير النسائي له من أئمة التعليل، كأحمد بن حنبل، وابن خزيمة، والترمذي، والدار قطني، وغيرهم من المتقدمين، وابن القيم، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم من المتأخرين.

٧- أثبت شجرة إسناد أو أكثر لكل باب من هذه الأبواب.

٨- أقدّم في التخريج الكتب الستة (البخاري، ثم مسلم ثم أبا داؤود ثم الترمذي ثم النسائي ثم ابن ماجة وأما الكتب الأخرى فالغالب أن أقدم أقدمهم وفاة.

٩- ألتزم بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث في الكتب الستة وما عدا ذلك أكتفى بذكر الجزء والصفحة في الغالب.

١٠- أضع نتيجة لكل دراسة على حدة.

١١- وضعت مقدمات مختصرة بين يدي هذه الدراسة.

١٢- وضعت فهرسا للمراجع وآخر للموضوعات.

والله تعالى نسأل أن يوفقنا إلى السداد فيما ذهبنا إليه.

"مقدمات مختصرة بين يدي هذه الدراسة"

المطلب الأول:

١- تعريف العلة ووسائل الكشف عنها وأقسامها.

٢- النسائي وتعليل الحديث.

أولا: تعريف العلة في اللغة والاصطلاح.

- العلة في اللغة: تطلق العلة في اللغة على عدة معان منها:

المرض، يقال: عل، يعل، واعتل فهو معل، وعليل.

ومنها: علله بالشيء إذا ألهاه وشغله به.

ومنها: تعليل الصبي بالطعام.

ومنها: علة بالشراب إذا سقاه مرة ثانية[١].

- العلة في الاصطلاح: هي ذلك السبب الخفي الذي يقدح في صحة الحديث وإن كان سليما في ظاهر الأمر.

- الحديث المعل: عرف الحديث المعل بتعاريف متعددة نختار منها تعريف البقاعي لأنه جامع مانع حيث قال: المعلل: خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[٢].

المطلب الثاني: أقسام العلة.

تنقسم العلة إلى قسمين:

أ- علة في الإسناد، كالإرسال الخفي، والانقطاع والوهم.

ثانيا: وسائل الكشف عن العلة:

قال ابن الصلاح: "يستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره، مع قرائن تنضم إلى ذلك[٣]، تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث"[٤] **والسبيل إلى معرفة تفرد الراوي ومخالفته لغيره:** يكون بجمع طرق الحديث الواردة في الباب والموازنة بينها.

قال ابن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[٥].

قال ابن حجر: "فالسبيل إلى معرفة سلامة الحديث من العلة، أن يجمع طرقه، فإن اتفقت رواته واستووا، ظهرت سلامته"[٦].

قلت: فنعلم بعد هذا أن مدار التعليل في الغالب يعتمد على بيان الاختلاف الواقع بين الرواة، فيلجأ إلى ترجيح رواية على أخرى فتكون الرواية الراجحة هي المقبولة. ومن الوسائل المعينة على كشف العلة[٧]:

أ- معرفة المدارس الحديثية، نشأتها ورواتها، ومذاهبها الفقهية والعقائدية، وأثرها وتأثيرها في غيرها من المدارس.

ب- معرفة من دار عليهم الإسناد من حيث القوة والضعف.

ج- معرفة المتشابه من الأسماء والكنى والألقاب.

د- معرفة التواريخ للولادات والوفيات، لمعرفة المعاصرة والسماع.

هـ- معرفة الطبقات والبلدان، لمعرفة إمكانية اللقاء والسماع.

المطلب الثالث: النسائي وتعليل الحديث:

برز في هذا الفن علماء كبار كما أسلفت، كان منهم الإمام أبو عبدالرحمن النسائي - رحمه الله - الذي عد كتابه **السنن الصغرى** (المجتبى) أقل الكتب ضعيفا بعد الصحيحين[٨] ووصف شرطه في الرجال بأنه أشد من شروط البخاري ومسلم - رحمهما الله-[٩]. وكان قد عني بتعليمه الأحاديث في **السنن الكبرى، والسنن الصغرى** وذكر فيهما آراءه واعتمد العلماء عليه في ذلك، وأفادوا منه وإن لم تخل بعض هذه الآراء من مناقشات.

ومن خلال عناية **بالسنن الكبرى** للإمام النسائي، وتتبعي لتعليلاته للأحاديث تجلى أمام ناظري إمامته واجتهاده في النقد، سواء بذكر رأيه الخاص، أم في نقله لتعليل غيره، مستفيدا منهم كما هو الحال في استفادته من كتب من تقدمه، كالإمام البخاري ومسلم وأبي داؤود والترمذي.

الباب الأول

"باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر"

الحديث الأول: الرواية الأولى حديث رقم(١/١٤٥٠)

أخبرنا محمد بن المثنى قال: ثنا عثمان بن عمر وهو ابن فارس بصري، قال: نا شعبة، عن إبراهيم بن محمد عن أبيه، عن مسروق عن عائشة: "أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان لا يدع أربع ركعات قبل الظهر، وركعتين قبل الفجر.

قال أبو عبدالرحمن: هذا الحديث لم يتابعه أحد على قوله عن مسروق".

خالفه محمد بن جعفر وعامة أصحاب شعبة.

الرواية الثانية: (٣/١٤٥١)

أخبرنا أحمد بن عبدالله بن الحكم قال: نا محمد قال: نا شعبة، عن إبراهيم بن محمد أنه سمع (أباه أنه سمع) عائشة قالت: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لا يدع أربعا قبل الظهر، وركعتين قبل الصبح".

تخريج الحديث:

١- أخرجه: البخاري في **صحيحه**، كتاب التهجد، باب: الركعتان قبل الظهر، بنحوه، ينظر **فتح الباري** (٣/٥٨)، حديث (١١٢٦).

٢- وأبو داؤود في سننه، كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة (١٩/٢)، حديث (١٢٥٣).

٣- والنسائي في **الكبرى**، في أبواب التطوع، باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر (٤٥٤/١)، حديث (١٤٥١)، وقال إسنادُه صحيح - وفي (المجتبى) (**السنن الصغرى**) كتاب قيام الليل، باب المحافظة على الركعتين قبل الفجر (٢٩٧/٤)، حديث (١٧٥٧).

٤- والدارمي في سننه، باب في صلاة السنة (٣٣٥/١).

٥- والبيهقي في **السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب من قال هي اثنتا عشرة ركعة فجعل قبل الظهر أربعا، (٤٧٢/٢). والبغوي في شرح السنة، أبواب النوافذ، باب السنن الرواتب، (٤٤٧/٣-٤٤٨)، حديث(٨٧١).

دراسة العلل:

أعل الإمام النسائي هذا الحديث بتفرد عثمان بن عمر عن شعبة، واستدل على ذلك بمخالفة محمد بن جعفر وعامة أصحاب شعبة له على الرواية، فلم يذكروا فيها مسروقا وبيان ذلك:

أ- الرواية الأولى:

١- محمد بن المنتشر الأجدع، روى عن عمه مسروق، على خلاف فيه[١٠] فهناك احتمال أنه لم يسمعه من عمه.

٢- التحمل فيها بالعنعنة، وهي محتملة للسماع وعدمه مع مراعاة الملاحظة السابقة.

ب- وفي الرواية الثانية:

١- مخالفة "محمد بن جعفر" وعامة أصحاب شعبة[١١]، للرواية الأولى.

قال شعبة: عن إبراهيم بن محمد أنه سمع أباه، أنه سمع عائشة رضي الله عنها، أي صرح فيها بالسمع، فثبت الاتصال بدون مسروق، وانتفى الانقطاع.

٢- لم يذكر فيها مسروقا بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، مخالفا للرواية الأولى عن (عثمان بن عمر).

٣- التصريح بالسماع، كما تقدم عن شعبة.

٤- قال أبو عبد الرحمن(النسائي): هذا الصواب عندنا، وحديث عثمان بن عمر خطأ.

النتيجة:

بالرجوع إلى إسناد الحديثين ودراستهما[١٢]، ظهر ما يأتي:

- خالف أصحاب شعبة وهم: محمد بن جعفر، ثقة صحيح الكتاب[١٣] ويحيى القطان، ثقة متقن حافظ[١٤]، وابن أبي عدي، ثقة[١٥]، وعمر بن مرزوق، ثقة فاضل له أوهام[١٦]، وابن المبارك، ثقة ثبت فقيه[١٧]، ومعاذ بن معاذ، ثقة متقن[١٨]، ووهب بن جرير[١٩]، ثقة، وأحمد بن عبدالله بن الحكم، ثقة[٢٠] خالفوا عثمان بن عمر في عدم ذكر مسروق، مع أن عثمان هذا قد ساق الحديث من الطريق نفسه من غير ذكر (مسروق) كما في رواية الدارمي[٢١]، لذلك فإننا نستطيع أن نقول: إن رواية عثمان بن عمر، معلولة وللمحدثين مذاهب في تعليلها وهي:

١- ما ذكر سابقا.

٢- الخلاف في رواية محمد بن المنتشر عن عمه.

٣- أن مسروقا فيها من باب المزيد في متصل الأسانيد(٢٢).

٤- الوهم من عثمان بن عمر.

٥- يضاف إلى هذا اختلاف رواية عثمان بن عمر، فإنه قد وافق الجمهور في عدم ذكر (مسروق) من رواية الدارمي.

٦- مخالفة جمهور الرواة وهم ثقات لعثمان بن عمر، الثقة(٢٣) فتكون روايته شاذة لمخالفته لمن هو أولى منه ثقة وعددا.

- وفي رواية وكيع عن شعبة عن إبراهيم عن أبيه" سمعت عائشة، أخرجه الإسماعيلي، وحكى عن شيخه أبي القاسم البغوي، أنه حدثه به من طريق عثمان بن عمر عن شعبة.

فأدخل بين محمد بن المنتشر وعائشة (مسروقا)، وأخبره أن حديث وكيع وهم، ورد ذلك الإسماعيلي بأن محمد بن جعفر قد وافق وكيعا على التصريح بسماع (محمد) من عائشة ثم ساقه بسنده إلى شعبة عن إبراهيم بن محمد أنه سمع أباه، أنه سمع عائشة، قال الإسماعيلي: ولم يكن يحيى بن سعيد يعني القطان الذي أخرجه البخاري من طريقه.

ليحمله مدلسا.

قال: والوهم عندي من عثمان بن عمر انتهى.

وبذلك جزم الدار قطني في "العلل" وأوضح أن رواية (عثمان بن عمر) من المزيد في متصل الأسانيد. ولكن أخرجه

الدارمي عن عثمان بن عمر بهذا الإسناد، فلم يذكر (مسروقا). فإما أن يكون سقط عليه، أو على من بعده، أو يكون الوهم في زيادته ممن دون عثمان بن عمر.

قوله: "تابعه ابن أبي عدي" زاد الإسماعيلي وابن المبارك ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير، كلهم عن شعبة بسنده، وليس فيه مسروق[٢٤].

الباب الثاني

باب كيف ركعتا الفجر ومتى تصلي؟

الحديث الثاني:

الرواية الأولى: (١٤٥٣/١).

أخبرنا محمد بن إبراهيم قال: نا خالد، قال: قرأت على عبدالحميد بن جعفر، عن نافع، عن صفية، عن حفصة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - "أنه كان يصلي ركعتي الفجر ركعتين خفيفتين".

قال أبو عبدالرحمن: - خالفه مالك-.

الرواية الثانية: (١٤٥٤/٣)

أخبرنا محمد بن سلمة قال: أنا ابن القاسم، عن مالك، قال: حدثني نافع، عن عبدالله بن عمر أن حفصة أم المؤمنين أخبرته: "أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا سكت المؤذن لأذان الصبح وبدا الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تقام الصلاة".

تخريج الحديث:

أولاً: الرواية الأولى (١٤٥٣/١).

أخرج هذه الرواية:

- النسائي في **السنن الكبرى**، في أبواب التطوع، باب كيف ركعتا الفجر ومتى تصلى (٤٥٥/١) حديث (١٤٥٣).

والسنن الصغرى (المجتبى)، كتاب قيام الليل، باب وقت ركعتي الفجر، وذكر الاختلاف على نافع، (٣/٢٨١)، حديث (١٧٦٤).

- وذكره المزي في **تحفة الأشراف**، كتاب الصلاة، باب (٧٣٧)، (١/٢٩٢) حديث (٩/١٥٨١)، ولم يعزه المزي لأحد غير النسائي.

ثانيا: الرواية الثانية: (٣/١٤٥٤)

أخرج هذه الرواية:

- مسلم في **صحيحه**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب ركعتي الفجر والحث عليها، (١/٥٠٠) حديث (٨٧، ٨٨، ٨٩) عن حفصة- رضي الله عنها- مرفوعا.

- والترمذي في **سننه** كتاب الصلاة، باب ما جاء أنه يصليها في البيت مختصرا(١/٤٣٣) حديث.

- والنسائي في **الكبرى**، أبواب التطوع، باب كيف ركعتا الفجر ومتى تصلى (١/٤٥٥) حديث (١٤٥٤). عن نافع، عن عبدالله بن عمر عن صفية رضي الله عنهم.

- والنسائي في **الصغرى** (المجتبى) كتاب المواقيت، باب الصلاة بعد طلوع الفجر، (١/٣٠٧) حديث (٥٨٢)، وكتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب وقت الفجر، (٤/٢٨٠)، حديث (١٧٥٩). وكتاب قيام الليل، باب وقت ركعتي الفجر وذكر الاختلاف على نافع (٣/٢٨١-٢٨٤).

الأحاديث (١٧٦٥-١٧٧٦) عن نافع عن ابن عمر عن حفصة.

والأحاديث (١٧٧٧-١٧٧٨) عن سالم عن ابن عمرعن حفصة.

- وابن ماجة في **سننه**، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الركعتين قبل الفجر(١/٣٦٢)، حديث (١١٤٥).
- ومالك في **الموطأ**، كتاب الصلاة، باب ما جاء في ركعتي الفجر، (١/١٢٧) حديث (٢٩) عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة.
- والدارمي في **سننه** (١/٣٣٦).
- والحميدي في مسنده (١/١٣٨)، حديث (٢٨٨).
- والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٩٦-٢٩٧).
- وابن أبي شيبة في **المصنّف** (٢/٥١)، حديث (٦٣٥١-٦٣٥٢).
- وعبد الرزاق في **المصنف** (٢/٥٦)،حديث(٤٧٧١).
- والطبراني في **الكبير** (٣/١٩٠-١٩٥)، الأحاديث (٣١٧-٣٣٢)كلهم عن نافع عن ابن عمر عن حفصة[٢٥].
- والبيهقي في **السنن الكبرى** (٢/٤٨١)، عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة.
- وعن الزهري عن سالم عن أبيه، عن حفصة[٢٦].

الدراسة:

أعل الإمام النسائي هذا الحديث بما يأتي:

١- مخالفة الإمام مالك لرواية عبد الحميد بن جعفر، وعبدالحميد بن جعفر صدوق رمي بالقدر ربما وهم[٢٧]، وهو لا يوازي مالك رأس المتقين وكبير المتثبتين[٢٨]، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها "مالك عن نافع عن ابن عمر"[٢٩]. فهو لا يقوى على مخالفة مالك، لأنه كما قال ابن معين: أثبت أصحاب نافع[٣٠] فروايته منكرة شاذة[٣١].

٢- تفرد عبدالحميد بن جعفر عن أصحاب نافع بذكر الحديث عن صفية عن حفصة، حيث لم يتابعه أحد من أصحاب نافع على هذه الرواية مع كثرتهم[٣٢].

٣- وأشير هنا إلى أن الإمام النسائي أورد هذا الحديث من طريق عبدالحميد بن جعفر ومن طريق الأوزاعي، وأعلها أيضًا فقال: وكلا الحديثين عندي خطأ.

ولعل الإمام النسائي أعل رواية الإمام الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير لأنه قد تكلم فيها، فقد قال الإمام أحمد: "لم يكن بحفظه جيدا فيخطئ فيه"[٣٣] وقال: "إن الأوزاعي كان لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير ولم يكن عنده في كتاب، وإنما كان يحدث من حفظه ويهم فيه"[٣٤].

النتيجة:

مما تقدم يتضح لنا ما يأتي:

١- خطأ رواية الأوزاعي، وهذا موافق لما أجمله الإمام النسائي في عبارته: "وكلا الحديثين عندي خطأ".

٢- صحة الحديث من طرق عدة عن أصحاب نافع عنه به، ومنهم الإمام مالك، وهو أثبت الناس في نافع كما أسلفنا.

٣- رواية عبدالحميد بن جعفر وهم ومنكرة.

٤- ورواية مالك وأصحاب نافع صواب وهي المحفوظة.

والله أعلم.

الباب الثالث

باب من نوى أن يصلي من الليل فغلبته عينه

الحديث الثالث:

الرواية الأولى: (١/١٤٥٩)

أخبرنا هارون بن عبدالله، قال: نا حسين بن علي، عن زائدة عن سليمان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبدة بن أبي لبابة، عن سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء يبلغ به النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: "من أتى فراشه، وهو ينوي أن يقوم يصلي من الليل، فغلبته عينه حتى يصبح، كتب له ما نوى، وكان نومه صدقة عليه من ربه".

قال أبو عبد الرحمن: خالفه[٣٥] سفيان بن عيينة.

الرواية الثانية: (٢/٤٦٠٢)

أ- أخبرنا سويد بن نصر قال: أنا عبدالله، عن سفيان الثوري، عن عبدة قال: سمعت سويد بن غفلة.

ب- أخبرنا سويد قال: أنا عبدالله، عن ابن عيينة، عن ابن أبي لبابة، عن سويد بن غفلة، عن أبي ذر، أو عن أبي الدرداء موقوفا.

تخريج الحديث:

أخرج الرواية الأولى: المرفوعة:

١- أبو داؤود في **سننه**. كتاب الصلاة، باب من نوى القيام فنام. (٢/٧٦)، حديث (١٣١٤).

٢- والنسائي في **الكبرى**، أبواب التطوع، (٤٥٦/١)، حديث (١٤٥٩) **والمجتبى**، في كتاب قيام الليل، باب من أتى فراشه وهو ينوي القيام فنام، (٢٨٧/٣)، حديث(١٧٨٦).

٣- وابن ماجة في **سننه**، إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل، بلفظه، (٤٢٦/١)، حديث (١٣٤٤).

٤- وابن خزيمة في **صحيحه**، باب ذكر الناوى قيام الليل فيغلبه النوم على قيام الليل،ب لفظه، (١٩٥/٢-١٩٦)، حديث (١١٧٢) وبنحوه (١٩٦/١-١١٩٧) حديث (١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥).

٥- الحاكم في **المستدرك** (٣١١/١).

٦- والبيهقي في **السنن الكبرى** (١٥/٣).

٧- ابن حبان في صحيحه في الموارد برقم (٦٤٠).

٨- مختصر قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي ص (٢٤٢)، اختصره العلامة أحمد بن علي المقريزي.

٩- ينظر شجرة الإسناد نموذج(٥) في الملحق.

الرواية الثانية: أخرج هذه الرواية، الموقوفة:

١- النسائي في **الكبرى**، أبواب التطوع، باب من نوى أن يصلي من الليل فغلبته عينه (٤٥٦/١)، حديث (١٤٦٠).

٢- وفي **السنن الصغرى (المجتبى)**، في كتاب قيام الليل، باب من

أتى فراشه وهو ينوي القيام فنام (٣/٢٨٧)، حديث (١٧٨٦).

٣- وابن خزيمة في **صحيحه** (٢/١٩٦-١٩٧)، حديث (١١٧٤).

٤- و**السنن الكبرى** للبيهقي كتاب الصلاة، باب من نام على نية أن يقوم فلم يستيقظ (٣/١٥).

٥- وابن الجوزي في **العلل المتناهية** (١/٤٥٥)، حديث (٧٨٠)، من طريق زائدة عن الأعمش.

٦- **مختصر قيام الليل** للمقريزي، ص (٢٤٢).

٧- ينظر **شجرة الإسناد** نموذج(٥)، ونموذج (٦) في الملحق.

الدراسة:

- اختلف العلماء في النظر لهذا الحديث بروايته المرفوعة والموقوفة، فأعل قوم الرواية المرفوعة، كما يأتي:

١- قال النسائي: مخالفة سفيان الثوري وابن عيينه، لحبيب بن أبي ثابت[٣٦].

٢- قال أبو بكر بن خزيمة: "هذا خبر لا أعلم أحدًا أسنده غير حسين بن علي عن زائدة، وقد اختلف الرواة في إسناد هذا الخبر"[٣٧].

٣- وقال الدار قطني: "ورواه أبو عروبة عن الأعمش عن حبيب عن عبدة عن زرعن أبي الدرداء، موقوفا"[٣٨].

وبناء على هذه الآراء:

أ- فقد اعتبرت الرواية الموقوفة هي الصحيحة، والمرفوعة وقع فيها الوهم.

ب- لم يقبل آخرون من أهل العلم كلام هؤلاء في تعليل الحديث، فصححوه استقلالا، وشاهده من حديث عائشة- رضي الله عنها- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال: "ما من امرئ يكون له صلاة بالليل يغلبه عليها نوم إلا كتب الله له أجر صلاته، وكان نومه صدقة عليه[٣٩].

وفي الإسناد جهالة الواسطة بين سعيد بن جبير وبين عائشة إلا أن في حديث أبي الدرداء السابق شاهدا له[٤٠]. وجمعوا بينه وبين الرواية الموقوفة بأنه لا منافاة لأن هذا مما لا يقال من باب الرأي فتكون الرواية الموقوفة مرفوعة حكما، ولذا فقد صححه الحاكم وتابعه الذهبي[٤١] وصححه النووي[٤٢] والعراقي[٤٣]، وقال المنذري: إسناده جيد[٤٤] وحسنه السيوطي في **الجامع الصغير**[٤٥]، ووافقه المناوي في **فيض القدير**[٤٦]، وصححه من المعاصرين الشيخ الألباني في كتابه **صحيح الترغيب والترهيب**[٤٧]، وكتابه **صحيح الجامع**[٤٨]، وعليه:

فالذي أراه أن الحديثين صحيحان، ويجمع بينهما بالجمع الذي ذكروا، ولا يسلم للإمام النسائي ومن وافقه في تعليل هذا الحديث والله أعلم.

- ويمكن أن نناقش ابن خزيمة بالآتي:

أ- هناك من أسند هذا الحديث بطريق آخر سوى حسين[٤٩].

ب- احتجاجه بالتخطيط بين زر[٥٠] وسويد[٥١]، فهذا القول لا يضر الإسناد شيئا بسبب كونهما ثقتين فبأي منهما جرى الإسناد صح والله أعلم.

الباب الرابع

باب من نام عن حزبه أو عن شيء منه

الحديث الرابع:

الرواية الأولى:(١/١٤٦٢)

أخبرنا قتيبة بن سعيد قال: نا أبو صفوان عبدالله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان، عن يونس، عن ابن شهاب، أن السائب بن يزيد، وعبدالله، أخبراه: أن عبدالرحمن بن عبد، قال: سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، يقول: قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: "من نام عن حزبه أو عن شيء منه، فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كتب له كأنه قرأه من الليل".

- قال أبو عبدالرحمن: "وقفه عبدالله بن المبارك".

الرواية الثانية: (٢/١٤٦٣)

أخبرنا سويد بن نصر قال: أنا عبدالله عن يونس عن ابن شهاب، أن السائب بن يزيد وعبي الله أخبراه، أن عبدالرحمن بن عبد قال: سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يقول: "من نام عن حزبه أو عن شيء منه فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل".

- قال أبو عبدالرحمن: "خالفه معمر فرواه عن الزهري عن عروة".

الرواية الثالثة: (٣/١٤٦٤)

أخبرنا محمد بن رافع النيسابوري قال: نا عبدالرزاق، قال أنا

معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عبدالرحمن بن عبدالقارئ، أن عمر بن الخطاب قال: من نام عن حزبه، أو قال حزبه من الليل فقرأه فيما بين صلاة الصبح إلى صلاة الظهر فكأنما قرأه من الليل".

- قال أبو عبدالرحمن: "رواه عبدالرحمن بن هرمز عن عبدالرحمن بن عبد القارئ عن عمر قوله".

الرواية الرابعة: (٤/١٤٦٥)

أخبرنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن داود بن الحصين، عن الأعرج عن عبد الرحمن بن عبدالقارئ، أن عمر بن الخطاب قال: ما فاته حزبه من الليل فقرأه حين نزول الشمس إلى صلاة الظهر فإنه لم يفته أو كأنه أدركه.

- قال أبو عبدالرحمن: "رواه حميد عن عمر موقوفا".

الرواية الخامسة: (٥/١٤٦٦)

أخبرنا سويد بن نصر قال: أنا عبدالله، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن حميد بن عبدالرحمن، أن عمر قال: "من فاته ورده من الليل فليقرأ به في صلاة قبل الظهر، فإنها تعدل صلاة الليل".

تخريج الحديث:

أولا: أخرج الرواية المرفوعة من طريق عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - رقم (١/١٤٦٢) كل من:

- مسلم في **صحيحه**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، (١/٥١٥)، حديث (٧٤٧-١٤٢).

- وأبو داؤود في **سننه**، كتاب الصلاة، باب من نام عن حزبه (٢/٧٥-٧٦)، حديث (١٣١٣).
- والترمذي في **سننه**، كتاب الصلاة، باب ما ذكر فيمن فاته حزبه من الليل فقضاها بالنهار، (٢/٤٧٤-٥٧٥)، حديث(٥٨١)، قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح.
- والنسائي في **السنن الكبرى**، أبواب التطوع، باب من نام عن حزبه أو عن شيء منه، (١/٤٥٧)، حديث (١٤٦٢).
- وفي **المجتبى**، كتاب قيام الليل، باب متى يقضي من نام عن حزبه من الليل، بلفظه، (٤/٢٨٨)، حديث (١٧٨٩-١٧٩٠).
- وابن ماجة في **سننه**، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن نام عن حزبه من الليل (١/٤٢٦)، حديث (١٣٤٣).
- ومالك في **الموطأ**، كتاب القرآن باب ما جاء في تحزيب القرآن، (١/٢٠٠) حديث(٣).
- والدرامي في **سننه**، كتاب الصلاة باب إذا نام عن حزبه من الليل (١/٣٤٦).
- والحاكم في **المستدرك** (١/٢١٩-٢٢٠).
- وابن خزيمة في **صحيحه** (٢/١٩٥)، حديث(١١٧١).
- والطحاوي في **مشكل الآثار** (٢/١٨٥).
- الطبراني في **الصغير** (٢/٧١).

- والدار قطني في **الإلزامات والتتبع** - ص(٢٢٨)، حديث (١٢٥).
- **والعلل**- للدار قطني، (١٧٩/٢).
- وانظر **شجرة الإسناد** نموذج (٧) في الملحق.

ثانيا: أخرج الرواية **الموقوفة** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الأحاديث بالأرقام (١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦) كل من:

- النسائي في **السنن الكبرى**، أبواب التطوع، باب من نام عن صلاته، أو منعه منها وجعه، (٤٥٧/١-٤٥٨)، الأحاديث بالأرقام السابقة.
- وفي **المجتبي**، كتاب قيام الليل، باب متى يقضي من نام عن حزبه من الليل، (٢٨٩/٣)، حديث(١٧٩١).
- و**الموطأ** رواية يحيى الليثي (**تنوير الحوالك**) (٢٠٥/١).
- **وشرح الزرقاني** على الموطأ للإمام مالك رواية مصعب (٩١/١-٩٢)، حديث (٢٤٠).
- وابن خزيمة في **صحيحه** (١٩٥/٢)، حديث (١١٧١).
- والدار قطني في **الإلزامات والتتبع** ص (٢٢٦٨-٢٢٦٩)، حديث (١٢٥).
- **والعلل** لدار قطني (١٧٩/٢).
- والطبراني في **الصغير** (٧١/٢).
- وانظر **شجرة الإسناد** نموذج (٨) في الملحق.

دراسة العلة:

- اختلف أنظاره المحدثين في هذا الحديث على مذهبين:

١- رجح قوم الوقف وهذا قول كل من:

أ- النسائي في **سننه** كما تقدم من كلامه[٥٢].

ب- والدار قطني في **العلل** حيث قال والأشبه بالصواب الموقوف[٥٣] والله أعلم.

٢- وذهب آخرون أن الأصح فيه أنه مرفوع. هذا قول:

أ- الطحاوي حيث قال: "... هذا الحديث مرفوعا إلى رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - من حديث عقيل بن خالد، وفي أكثر الأحاديث عن يونس بنُ يزيد كان الذي يخالفها في رفعه ويوقفه على عمر واحدا وهو "معمر"، واثنان بالحفظ أولى من واحد لا سيما وكل واحد منهما لو روى حديثا منفردا بروايته كان مقبولا منه إذا كان ذلك كذلك فزاد في حديث زيادة من رفع له على غيرها وجبت أن تكون تلك الزيادة مقبولة منهم[٥٤].

ب-ابن عبدالبر حيث قال: هكذا هذا الحديث في **الموطأ** وهو وهم من داؤود لأن المحفوظ من حديث ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبيد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن عبد القارئ عن عمر "من نام عن حزبه فقرأه بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل، أو من أصحاب ابن شهاب من رفعه عنه بسنده عن عمر عن النبي

- صلى الله عليه وسلم- قال، وهذا أولى بالصواب من حديث داؤود حين جعله من زوال الشمس إلى صلاة الظهر لأن ذلك وقت ضيق لا يسع الحزب، ولأن ابن شهاب أتقن حفظا وأثبت نقلا[٥٥].

١- قال الإمام النووي: "قوله عن يونس عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبيد الله بن عبدالله أخبراه عن عبدالرحمن بن عبد القارئ قال: سمعت عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- يقول: وذكر الحديث. قال النووي: وهذا الإسناد مما استدركه الدار قطني على مسلم، وزعم أنه معلل بأنه جماعة رووه هكذا مرفوعا وجماعة رووه موقوفا.

ومع هذا التعليل والحديث صحيح وإسناده صحيح أيضاً، وقد سبق بيان هذه القاعدة في الفصول السابقة في مقدمة الشرح ثم في مواضع بعد ذلك وبيان أن الصحيح بل الصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون والمحققون من المحدثين أنه إذا روي الحديث مرفوعا وموقوفا، أو موصولا ومرسلا، حكم بالرفع والوصل لأنها زيادة ثقة، وسواء كان الرافع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد والله أعلم[٥٦].

٢- ووافقهم من المعاصرين محقق كتاب الإلزامات والتتبع، الشيخ مقبل بن هادي الوادعي الذي يقول: "فالظاهر هو ما نحا إليه مسلم والترمذي والطحاوي لأنه قد رفعه عن عبدالرحمن بن عبد القارئ والسائب بن يزيد وهو صحابي صغير، وعبيد الله بن عبد الله بن

مسعود، وهو أحد الفقهاء السبعة، ورواه عنه أبو سلمه بن عبدالرحمن بن عوف وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج موقوفا فلعل عبدالرحمن بن عبد القارئ كان يحدث به تارة مرفوعا، وتارة يوقفه، ولأجل هذا اختلف الرواة عن الزهري، "والراجح عندي هو الرفع"(٥٧).

النتيجة:

قلت: وعليه فإن الأصح في هذا الحديث من بين الروايات التي أوردها النسائي، أنه مرفوع كما جزم به الحافظ ابن حجر وأمام القول بأنه موقوف فغير مقبول والأكثر على خلافه.

ولذا فإن تعلل النسائي لهذا الحديث مرفوض في نظر المحدثين وغير مقبول والله أعلم.

الباب الخامس

باب ثواب من ثابر على اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة وذكر اختلاف ألفاظ الناقلين في ذلك

الحديث الخامس:

الرواية الأولى: (١٤٦٧/١)

أخبرنا حسين بن منصور بن جعفر قال: نا إسحاق بن سليمان قال: نا مغيرة بن زياد عن عطاء، عن عائشة، قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: "من ثابر على اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة دخل الجنة: أربعا قبل الظهر وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الفجر".

قال أبو عبدالرحمن: "هذا خطأ، ولعله أراد عنبسة بن أبي سفيان فصحفه".

الرواية الثانية: (١٤٦٨/٢)

أخبرني إبراهيم بن الحسن قال: نا حجاج قال ابن جريج، قلت لعطاء: بلغني أنك تركع قبل الجمعة اثنتي عشرة ركعة، بلغك في ذلك خبر؟ فقال: أخبرت أم حبيبة عنبسة بن أبي سفيان أن النبيَّ - صلى الله عليه وسلم- قال: "من ركع اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة سوى المكتوبة بنى الله له بيتا في الجنة".

الرواية الثالثة: (١٤٦٩/٣)

أخبرني أيوب بن محمد، قال نا معمر بن سليمان، قال: نا زيد،

وهو ابن حبان عن ابن جريج، عن عطاء عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة قالت: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يقول" من صلى في يوم اثنتي عشرة ركعة بني له بيت في الجنة".

قال أبو عبدالرحمن: "عطاء بن أبي رباح لم يسمعه من عنبسة".

الرواية الرابعة: (٤/١٤٧٠)

أخبرنا محمد بن رافع، قال: نا زيد بن حباب، قال حدثني محمد بن سعيد الطائفي، قال: أنا عطاء بن أبي رباحٍ، عن يعلى بن أمية، قال: دخلت الطائف، فدخلت على عنبسة بن أبي سفيان، وهو بالموت فرأيت منه جزعا فقلت: إنك إلى خير، فقال: أخبرتني أختي أم حبيبة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال:"من صلى اثنتي عشرة ركعة بالنهار، أو الليل بني له بيت في الجنة".

خالفهم أبو يونس القشيري:

الرواية الخامسة: (٥/١٤٧١)

- أخبرنا محمد بن حاتم بن نعيم قال: أنا حبان، ومحمد بن مكي، قالا: أنا عبدالله بن المبارك، عن أبي يونس القشيري، عن ابن أبي رباح، عن شهر بن حوشب، عن أم حبيبة بنت أبي سفيان، قالت: من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم، فصلى قبل الظهر، بنى الله له بيتا في الجنة".

"ذكر الاختلاف على أبي إسحاق".

الرواية السادسة: (١/١٤٧٣)

- أخبرني الربيع بن سليمان بن داود الجيزي، قال: نا أبو

الأسود قال حدثني بكر بن نصر عن أبي عجلان، عن أبي إسحاق الهمداني، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- قال: اثنتا عشرة ركعة من صلاهن بني له بيت في الجنة، أربع ركعات قبل الظهر وركعتان بعد الظهر، وركعتان قبل العصر وركعتان بعد المغرب وركعتان قبل صلاة الصبح".

قال أبو عبدالرحمن (النسائي): "خالفه زهير فرواه عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع ولم يرفع الحديث".

الرواية السابعة: (٢/١٤٧٣)

- أخبرنا أحمد بن سليمان قال: نا أبو نعيم، عن زهير عن أبي إسحاق عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، أخي أم حبيبة عن أم حبيبة قالت: من صلى في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة بني له بيت في الجنة، أربع ركعات قبل الظهر، وركعتين بعده، واثنتين قبل العصر، واثنتين بعد المغرب، واثنتين قبل الفجر".

الرواية الثامنة: (١٤٧٤)

ذكر الاختلاف على إسماعيل بن أبي خالد

- أخبرني محمد بن إسماعيل بن إبراهيم قال: ثنا يزيد، قال: أنا إسماعيل، عن المسيب ابن رافع عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة، عن النبي-صلى الله عليه وسلم- قال: "من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة بني له بيت في الجنة".

قال أبو عبدالرحمن: خالفه يعلى بن عبيد: فوقف الحديث.

الرواية التاسعة: (١٤٧٥)

- أخبرنا أحمد بن سليمان قال: نا يعلى قال: نا إسماعيل عن المسيب بن رافع، عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة، قالت: من صلى من الليل والنهار اثنتي عشرة ركعة سوى الفريضة بني له بيت الجنة".

قال أبو عبدالرحمن: أدخل حصين بن عبدالرحمن بين المسيب بن رافع وبين عنبسة (ذكوان) ولم يرفع الحديث.

الرواية العاشرة: (١٤٧٦)

- أخبرنا زكريا بن يحيى قال: نا وهب بن بقية قال: أنا خالد، عن حصين، عن المسيب ابن رافع، عن أبي صالح ذكوان، قال: حدثني عنبسة بن أبي سفيان أن أم حبيبة حدثته: أنه من صلى في يوم اثنتي عشرة ركعة بني له بيت في الجنة".

قال أبو عبدالرحمن: خالفه عاصم بن أبي النجود، فرواه عن أبي صالح، عن أم حبيبة عن النبي - صلى الله عليه وسلم- ولم يذكر عنبسة.

الرواية الحادية عشرة(١٤٧٧)

- أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي قال: ثنا حماد، عن عاصم عن أبي صالح عن أم حبيبة، قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- "من صلى في يوم اثنتي عشرة ركعة سوى الفريضة بنى الله أو بني له بيت في الجنة".

قال أبو عبدالرحمن: وقد روى هذا الحديث سهيل بن أبي صالح، واختلف عليه فيه.

الرواية الثانية عشرة: (١٤٧٨)

- أخبرنا محمد بن عبدالله بن المبارك قال: ثنا يحيى بن إسحاق، وقال: ثنا محمد بن سليمان، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "من صلى في يوم اثنتي عشرة ركعة سوى الفريضة بنى الله له بيتا في الجنة".

قال أبو عبدالرحمن: هذا الحديث عندي خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف، وقد خالفه فليح بن سلميان، فرواه عن سهيل بن أبي إسحاق.

الرواية الثالثة عشرة: (١٤٧٩)

- أخبرنا أحمد بن الأزهر قال: نا يونس بن محمد قال: ثنا فليح، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبي اسحق عن المسيب عن عنبسة، عن أم حبيبة، قالت، قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "من صلى اثنتي عشرة ركعة بني الله له بيتا في الجنة، أربعا قبل الظهر، واثنتين بعدها، واثنتين قبل العصر، واثنتين بعد المغرب واثنتين قبل الصبح".

قال أبو عبدالرحمن: هذا أولى بالصواب عندنا وفليح [بن سليمان] ليس بالقوي في الحديث، والله أعلم.

[وقد روى هذا الحديث: حسان بن عطية، عن عنبسة بن أبي سفيان بغير هذا اللفظ].

التخريج:

أخرج الرواية(١٤٦٧)،عن عائشة رضي الله عنها كل من:

- الترمذي في **سننه**، كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة من السنة ومالـه فيـه مـن الفضـل، بلفظـه (٢/٢٧٣)، حديـث (٤١٤) قـال أبـو عيسـى: "وفـي البـاب عـن أم حبيبة، وأبي هريرة، وأبي موسى، وابن عمر".

ثم قال: "حديث عائشة حديث غريب من هذا الوجه، ومغيرة بن زياد فد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه".

وقال: حديـث عنبسـة عـن أم حبيبـة فـي هـذا البـاب حديـث حسن صحيح وقد روي عـن عنبسـة مـن غـير وجـه، انظـر **الترمذي** (٢/٢٧٤) حديث (٤١٥).

- والنسائي في **السنن الكبرى** في أبواب التطـوع، بـاب ثـواب من ثابر على اثنتي عشرة ركعة في اليـوم والليلـة (١/٤٥٨)، حديـث (١٤٦٧)، وفي (**المجتبى**)، كتاب قيام الليل، باب ثـواب مـن صلـى في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة سـوى المكتوبـة، وذكـر اختـلاف الناقلين فيه لخبر أم حبيبة والاختلاف علـى عطـاء (٤/٢٨٩-٢٩٠)، حديث (١٧٩٣).

- وابن ماجة في **سننه**، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب مـا جاء في اثنتي عشرة ركعة من السنة (١/٣٦١)، حديث (١١٤٠).

- وابن أبي شيبة في **مصنّفه**، (٢/١٩)، حديث (٥٩٧٤).

- وانظر **شجرة الإسناد** نموذج (٩)، ونموذج(١٠) من الملحق.

- وأخـرج الروايـات (١٤٦٨،١٤٦٩،١٤٧٠،١٤٧٢،١٤٧٤، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩).

عن عنبسة عن أم حبيبة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم:

- مسلم في **صحيحه**، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل السنن الراتبة قبل الفرائض وبعدهن، وبيان عددهن، بلفظه (١/٥٠٢-٥٠٣)، حديث (٧٢٨) - (١٠١) وبنحوه، حديث (١٠٢-١٠٣).

- **شرح الأبي على مسلم**، (٣/٢٥٣)، حديث (٧٢٨)-(١٠١)

الترمذي في **سننه**، كتاب أبواب الصلاة، باب ما جاء فيمن صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة من السنة، وما له فيه من الفضل (١/٢٧٤)، حديث (٤١٥).

قال أبو عيسى: وحديث عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة في هذا الباب حديث، حسن صحيح، وقد روى عن عنبسة من غير وجه.

- والنسائي في **السنن الكبرى**، في أبواب التطوع، (١/٤٥٩-٤٦٢)

- وأبو بكر بن أبي شيبة في **المصنف** (٢/١٩-٢٠)، حديث (٥٩٧٥).

- وأحمد في **مسنده**، (٦/٣٢٦،٣٢٧).

- وابن خزيمة في **صحيحه** (٢/٢٠٢-٢٠٥)، الأحاديث (١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩).

- والحاكم في **المستدرك** ومعه التلخيص للذهبي(١/٣١١-٣١٢).

- **والمنتخب من مسند عبد بن حميد** لابن حميد، ص(٤٤٨)، حديث (١٥٥٢-١٥٥٣).

- وانظر **شجرة الإسناد** نموذج(١١)، (١٢) في الملحق.

وأخرجه عن أبي هريرة مرفوعا كل من:

- النسائي في **سننه الكبرى** (٤٦٢/١)، حديث (١٤٧٨) وقال أبو عبدالرحمن: هذا الحديث عندي خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف وقد خالفه فليح بن سليمان فرواه عن سهيل بن أبي إسحاق، والنسائي في **الصغرى** (٢٩٤/٣) حديث (١٨١٠).

- وابن ماجة في **سننه**، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب حديث ما جاء في اثنتي عشرة ركعة من السنة (٣٦١/١-٣٦٢)، حديث (١١٤٢)، قال في **الزوائد** في إسناده ابن الأصبهاني وهو ضعيف، انظر **شجرة الإسناد** نموذج (١٢) في الملحق.

وأخرج الأحاديث (١٤٧١، ١٤٧٣، ١٤٧٥، ١٤٧٦) موقوفة على أم حبيبة:

- النسائي في **سننه الكبرى**، في أبوابه التطوع (٤٦٠/١-٤٦١).

- والنسائي في **الصغرى**، كتاب قيام الليل، باب ثواب من صلى في الليل اثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة (٢٩١/٣-٢٩٣)، الأحاديث رقم (١٧٩٩، ١٨٠٢، ١٨٠٤، ١٨٠٦).

- وأبو بكر بن أبي شيبة في **مصنّفه** (١٩/٢-٢٠)، حديث (٥٩٧٦).

- وانظر **شجرة الإسناد** نموذج (١٣) في الملحق.

الدراسة:

ظهر من كلام النسائي رحمه الله العلل الآتية:

١- الخطأ في رواية عطاء عن عائشة فصحف مغيرة بن زياد (عنبسة) وجعله (عائشة) حديث(١٤٦٧).

قال أبو عبدالرحمن: "هذا خطأ، ولعله أراد عنبسة بن أبي سفيان فصحفه".

- وقال الترمذي: "حديث عائشة حديث غريب من هذا الوجه، ومغيرة بن زياد قد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه" وقال: "حديث عنبسه عن أم حبيبة في هذا الباب حسن صحيح، وقد روي عن عنبسة من غير وجه". انظر **سنن الترمذي** (٢/٢٧٤)، حديث (٤١٥).

٢- وقف حديث أم حبيبة، فقد رواه زهير عن أبي إسحاق عن المسيب بن رافع ولم يرفعه حديث (١٤٧٣).

- ومخالفة يعلى بن عبيد ووقفه للحديث (١٤٧٥).

- كذلك إدخال (ذكوان) بين عنبسة والمسيب بن رافع (١٤٧٦).

- ومخالفة عاصم بن أبي النجود وروايته للحديث عن أبي صالح عن أم حبيبة، ولم يذكر عنبسة (١٤٧٧).

- والاختلاف على سهيل بن أبي صالح (١٤٧٨، ١٤٧٩) فقد رواه عن أبيه عن أبي هريرة، واعتبر النسائي هذا خطأ. وفيه محمد بن سليمان، قال ابن حجر: صدوق يخطئ [٥٨] وقال في **الزوائد**: ضعيف، انظر **سنن ابن ماجة**، حديث (١١٤٢).

وعن أبي إسحاق عن المسيب عنبسه عن أم حبيبة واعتبره النسائي أولى بالصواب.

٣- مخالفة أبي يونس القشري، وجهالة محمد بن مكي، والكلام على شهر بن حوشب، حديث(١٤٧١).

الخلاصة:

١- الرواية (١٤٦٨، ١٤٦٩) فيها تدليس ابن جريج[٥٩]، وعدم سماع عطاء من عنبسة[٦٠] وضعف زيد بن حبان الرقي[٦١].

٢- الرواية (١٤٧٠) فيها ضعف زيد بن حبان الرقي[٦٢]، وإرسال عطاء بن أبي رباح[٦٣].

٣- الرواية (١٤٧١) فيها جهالة محمد بن مكي[٦٤]، والكلام في شهر بن حوشب[٦٥] ومخالفة أبي يونس.

٤- الرواية (١٤٧٢) فيها: مخالفة زهير، وتدليس أبي إسحاق السبيعي واختلاطه بأخرة[٦٦] وتدليس ابن عجلان[٦٧].

٥- الرواية (١٤٧٣) فيها: تدليس أبي أسحق[٦٨]، وزهير بن معاوية وقد سمع من أبي إسحق بأخرة وهو مختلط[٦٩].

٦- الرواية (١٤٧٤-١٤٧٥) فيها: تعارض الوقف والرفع[٧٠].

٧- الرواية (١٤٧٦-١٤٧٧) فيها: إدخال رجل بين المسيب وعنبسة[٧١].

ووقف الحديث، كذلك حصين، **قد تغير** واختلط بأخرة، وسماع خالد الواسطي بعد التغير[٧٢].

٨- الرواية (١٤٧٧) فيها: مخالفة عاصم بن أبي النجود فقد اختلط وتكلم فيه[٧٣]، وحماد تكلم فيه[٧٤]، وروايته عن أبي صالح عن أم حبيبة ولم يذكر عنبسة.

٩- الرواية (١٤٧٨) وهذا الحديث خطأ[٧٥]، ومحمد بن سليمان القبائي، ضعيف[٧٦] وقد خالفه فليح بن سليمان.

١٠- الرواية (١٤٧٩) فيها فليح بن سليمان وهو ضعيف[٧٧]، وقال ابن حجر: احتج به البخاري وأصحاب السنن، وروى له مسلم حديثا واحدا وهو حديث الإفك، وضعفه يحيى بن معين والنسائي وأبو داود وقال الساجي هو من أهل الصدق وكان يهم، وقال الدار قطني: فليح بن سليمان الخزاعي أو الأسلمي أبو يحيى: مختلف فيه، ولا بأس به، وقال ابن عدي له أحاديث صالحه مستقيمة وغرائب وهو عندي لا بأس به.

ثم قال ابن حجر: قلت: لم يعتمد عليه البخاري اعتماده على مالك وابن عُيَيْنَةَ وأضرابهما وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق[٧٨].

قلت: وعلى هذا فلا تسلم كافة الطرق التي ساقها النسائي لهذا الحديث بألفاظه المختلفة، ولذا فإنه يصح من غير هذه الطرق عن عنبسة به.

- أما بالنسبة لرواية التي عدها النسائي عنده أولى بالصواب وهي رقم (١٤٧٩) ففيها: فليح بن سليمان، وهو ليس بالقوي في الحديث فقد ضعفه غير واحد[٧٩].

- ولهذا المعنى وهذا الإشكال فقد تجنب الإمام مسلم رحمه الله هذه الطرق واختار طريقا أمثل منها، هي طريق النعمان بن سالم عن عمرو بن أوس عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة زوجة النبي - صلى الله عليه وسلم- ومما يقوي ما ذكرناه ما قاله ابن خزيمة رحمه الله: والصحيح حديث ابن علية وهو في الباب الثاني، وما رواه محبوب ابن الحسن[٨٠].

الباب السادس

باب صلاة أربع ركعات قبل الظهر وأربعا بعدها

الحديث السادس:

الرواية الأولى: (١٤٨٠)

أخبرنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد، قال: نا هشام العطار، قال: نا إسماعيل، وهو ابن عبدالله بن سماعة، عن موسى بن أعين، عن أبي عمرو، وهو الأوزاعي، عن حسان بن عطية، قال: لما نزل بعنبسة، فجعل يتصور، فقيل له؟ أما إني سمعت أم حبيبة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم- تحدث عن النبي- صلى الله عليه وسلم- "أنه من ركع أربع ركعات قبل الظهر، وأربعا بعدها، حرم الله لحمه على النار، فما تركتهن منذ سمعتهن".

قال أبو عبدالرحمن: "تابعه مكحول".

الرواية الثانية: (١٤٨١)

أخبرني محمود بن خالد عن مروان، قال: نا سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن موسى، عن مكحول، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة، قال مروان: كان سعيد إذا قرئ عليه عن أم حبيبة عن النبي- صلى الله عليه وسلم- أقر بذلك، ولم ينكره، وإذا حدثنا به هو لم يرفعه، قالت: "من ركع أربع ركعات قبل الظهر، وأربعا بعدها حرمه الله على النار".

قال أبو عبدالرحمن: "خالفه أبو عاصم في إسناده".

الرواية الثالثة: (١٤٨٣)

أخبرنا عبدالله بن إسحاق، قال: نا أبو عاصم عن سعيد بن عبدالعزيز قال: سمعت سليمان بن موسى يحدث عن محمد بن أبي سفيان، قال: لما نزل به الموت أخذه أمر شديد، فقال: حدثتني أم حبيبة، بنت أبي سفيان، قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم-: "من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر، وأربع ركعات بعدها حرمه الله على النار".

تخريج الحديث:

- أخرج الأحاديث (١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢) مرفوعة عن أم حبيبة كل من:
- النسائي في **السنن الكبرى**، في أبواب التطوع(١/٤٦٢-٤٦٣).
- ابن ماجة في **سننه**، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن صلى قبل الظهر أربعا وبعدها أربعا (١/٣٦٧) حديث (١١٦٠).
- وابن خزيمة في **صحيحه**، (٢/د ٢٠٥-٢٠٦)، الأحاديث (١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢).
- والحاكم في **المستدرك** (١/٣١٢).
- انظر **شجرة الإسناد** نموذج (١٤، ١٥)، في الملحق.

وأخرج الحديث (١٤٨١) موقوفا على أم حبيبة.

- النسائي في **السنن الكبرى**(١/٤٦٣)، حديث (١٤٨١).

- انظر **شجرة الإسناد** نموذج (١٤،١٥)، في الملحق.

الدراسة:

الرواية (١٤٨٠، ١٤٨١،١٤٨٢).

هذه الروايات حديث آخر في الباب ولا يدخل في الخلاف في حديث أم حبيبة السابق.

قلت: وهو حديث صحيح بطرقه المرفوعة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-[٨١] والموقوف فيه خطأ لأن سعيد بن عبدالعزيز، اختلط بأخرة[٨٢] وجاء في حديث (١٤٨١) قال مروان كان سعيد إذا قرئ عليه عن أم حبيبة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أقر بذلك ولم ينكره وإذا حدثنا به هو لم يرفعه[٨٣].

نتائج البحث:

من خلال هذه الأحاديث ودراستها عليها يتبين ما يأتي:

١- **كتاب السنن الكبرى** للإمام النسائي، كتاب معلل.

٢- **دقة** نظر الإمام النسائي في تعليل الحديث وبراعته في الكشف عن ذلك بعبارة موجزة.

٣- مدار تعليل النسائي للأحاديث يدور على:

أ- المخالفة للثقات.

ب- تعارض الرفع والوقف.

٤- وافق أئمة العلل الإمام النسائي في تعليل هذه الأحاديث غالبا، وأفصحوا عن مراده من عبارته الموجزة.

٥- المادة الجديدة التي يضيفها النسائي في علم العلل، فكتاب النسائي **(السنن الكبرى)**، كتاب حافل ذكر فيه مؤلفه علل الأحاديث النبوية الشريفة، وقد أراد التعليل على أحاديث رواها هو في كتابه، فأبان عن علل خفية قادحة في صحة الأحاديث، والناظر في كمية العلل هذه يجد أنها تشكل مادة لا يستهان بها من جهة أن النسائي يعد حلقة وسيط في علم العلل بين أحمد بن حنبل وابن معين، وابن المديني ومن تابعهم، وبين علماء العلل المتأخرين كالدار قطني، والساجي، كما أنها تشكل مادة لرأي إمام من أئمة العلل هو الإمام النسائي رحمه الله، وهذا بحد ذاته يشكل إضافة جديدة في

تعليل الأحاديث وجهدا مشكورا في بيان الوهم الواقع عند المحدّثين.

٦- ضرورة الإنكباب على دراسة أحاديث كتب السنن الأربعة وسبر غورها، ومداومة النظر فيها لمعرفة أسرار رواية الحديث عند أهل هذه الكتب ومناهجهم في البحث فيه، والأسس التي انتقوا الحديث لأجلها.

٧- قلة الدراسات العلمية حول **السنن الكبرى** للنسائي مع جدارته وأهميته.

٨- إن الإمام النسائي يأخذ بيد طالب العلم ويطلعه على مراحل النقد الحديثي وكيفيتها، فهو كالصائغ الذي يأخذ بأيدي المتدربين إلى مصنع الصياغة، ويدلهم على مراحل تصنيع أو صياغة الذهب ابتداء من المواد الأولية ومرورا بعملياته التحويلية حتى يصير إلى مراحله النهائية، بينما نجد غيره من المحدّثين لا يرينا إلا الناتج النهائي كما يرينا الصائغ الذهب في خزانة عرض المجوهرات والذهب ولا يطلعنا على الذهب الخام وكيفية تصنيعه ومراحله.

هوامش

١- ينظر **معجم مقاييس اللغة** - لابن فارس: (٤/١٢-١٥)، **والقاموس المحيط**- للفيروز آبادي (٤/٢١) (١٣٣٨)، **واللسان** - لابن منظور (١٣/٤٩٥)، **وتاج العروس** للزبيدي (٨/٣٢).

٢- **شرح علل الترمذي** لابن رجب (١/٢٢)، وينظر تعريفات أخرى في **مقدمات ابن الصلاح** ص (٨١)، **وتدريب الراوي** (١/٥٢)، **وفتح المغيث** (١/٢١)، **والنكت** لابن حجر(٢/٧١٠).

٣- ينظر **علوم الحديث** لابن الصلاح ص (٨٢-٨٣) وينقسم الحديث المعل بحسب موقع العلة إلى معل في السنة ومعل في المتن، ومعل فيهما- وينظر **منهج النقد في علوم الحديث** ص (٤٤٧).

٤- **علوم الحديث** لابن الصلاح ص (٨٢).

٥- **توضيح الأفكار** (٢/٢٩).

٦- **النكت** لابن حجر (٢/٧١٠).

٧- أفدت هذه الوسائل من الدراسة القيمة التي قام بها الدكتور "همام سعيد" **لشرح علل** ابن رجب، وقد جعلت في مقدمة التحقيق وطبعت استقلال بعنوان: **علل الحديث...** أنظر ص(١٢٨-١٣٧).

٨- **النكت** (١/٤٨٤).

٩- **شروط الأئمة الستة** ص (٢١)، **والنكت** (١/٤٨٣).

١٠- ينظر **تهذيب التهذيب** (٩/٤٧١).

١١- ينظر **شجرة الإسناد للحديث**(١٤٥٠-١٤٥١) نموذج(١)، لمعرفة عامة أصحاب شعبة، وموطن المخالفة.

١٢- ينظر **شجرة الإسناد للحديثين**: (١٤٥٠-١٤٥١) نموذج (١) في الملحق.

١٣- **التقريب** (٢/١٥١).

١٤- **التقريب** (٢/٣٨٤).

١٥- **التقريب** (٢/١٤١).

١٦- **التقريب** (٢/٧٨).

١٧- **التقريب** (١/٤٤٥).

١٨- **التقريب** (٢/٢٥٧).

١٩- **التقريب** (٢/٣٣٨).

٢٠- **التقريب** (١/١٨).

٢١- **سنن الدارمي** (١/٣٣٥).

٢٢- وهو أن يزيد راو في الإسناد رجلا لم يذكره غيره ينظر **الباحث الحديث** ص١٧١.

٢٣- **التقريب** (٢/١٣).

٢٤- ينظر **فتح الباري شرح صحيح البخاري** (٣/٥٨- ٥٩).

٢٥- ينظر **شجرات الإسناد** نموذج (٣،٢) في الملحق، وأسانيد الطبراني في **المعجم الكبير** نموذج (٤).

٢٦- ينظر **شجرات الإسناد** نموذج (٣،٢) وأسانيد الطبراني في **المعجم الكبير** نموذج (٤).

٢٧- **التقريب** لابن حجر (١/٤٦٧).

٢٨- **التقريب** لابن حجر (٢/٢٢٣).

٢٩- **علوم الحديث** لابن الصلاح ص (١٢).

٣٠- **شرح العلل** - لابن رجب (٢/٦٦٧).

٣١- المنكر: هو ما رواه الراوي الضعيف مخالفا للثقات، والشاذ:هو حديث نفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة. ينظر **معرفة علوم الحديث** للحاكم ص (١١٩).

٣٢- أنظر **شجرة الإسناد نموذج** (٢) في الملحق.

٣٣- **العلل** للإمام أحمد (٢/٧٩٩).

٣٤- **شرح العلل** لابن رجب (٢/٦٧٧).

٣٥- الضمير في خالفه يعود على : (حبيب بن أبي ثابت).

٣٦- النسائي **في الكبرى** (١/٤٥٦)، حديث (١٤٥٩).

٣٧- وابن خزيمة في **صحيحه** (٢/١٩٦)، حديث (١١٧٢).

٣٨- **العلل المتناهية** (٤٥٩/١) حديث (٧٨٠).

٣٩- أخرجه **أبو داود** في كتاب الصلاة، باب من نوى القيام فنام (٧٦/٢)، حديث (١٣١٤)، والنسائي في **المجتبى**، كتاب قيام الليل، باب كم يصلي من نام عن صلاة أو منعه وجع (٢٨٧/٣)، حديث (١٧٨٨)، ومالك في **الموطأ**، كتاب صلاة الليل، باب ما جاء في صلاة الليل، (١١٧/١) حديث (١)، والبيهقي **في السنن الكبرى**، كتاب الصلاة، باب من نام على نية أن يقوم فلم يستيقظ (١٥/٣) من طريق محمد بن المنكدر.

وهذه مسألة مبنية على الخلاف، أما صورتها: أن يأتي الحديث من طريقين، إحداهما مرفوعة إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- والأخرى موقوفة. من قول الصحابي، فيتوقف في الحكم على الحديث، هل هو من قبيل الأحاديث النبوية، أم أنها فتوى للصحابي.

ولا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي، بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوي إحدى الروايات على الأخرى.

وأحيانا يأخذ الموقوف حكم المرفوع، إذا وجدت قرينة تدل على رفعه، كأن يقول الصحابي:

كما نفعل كذا في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم - أو أمرنا بكذا ونهينا عن كذا. أو أن يخبر عن أمر غيبي، أو أمر مستقبلي، فكل هذا أو نحوه يأخذ حكم الرفع. وممن بحث مسألة تعارض الوقف مع الرفع العلامة.....

٤٠- وانظر **مختصر قيام الليل** لمحمد بن نصر المروزي ص (٢٤٢).

٤١- الحاكم **في المستدرك** (٣١١/١).

٤٢- **المجموع** للنووي (٤٧/٤).

٤٣- ينظر **المغني عن حمل الأسفار**- للعراقي، (٣٤٣/١).

٤٤- **الترغيب والترهيب** (٤٠٩/١- ٤١٠)، حديث(٦)

٤٥- **الجامع الصغير** (٢٣/٦)، **مع فيض القدير**.

٤٦- **فيض القدير** (٢٣/٦).

٤٧- **صحيح الترغيب والترهيب**، برقم (١٢)، ورقم (٢٤٦).

٤٨- **صحيح الجامع**، برقم (٥٩٤١).

٤٩- ينظر **شجرات الإسناد** نموذج (٦)

٥٠- هو زر بن حبيش بن حباشة الأسدي الكوفي أبو مريم، ثقة جليل مخضرم، روى له الستة، ينظر **التقريب** لابن حجر (٢٥٩/١)

٥١- هو سويد بن غفلة أبو أمية الحمصي، مخضرم من كبار التابعين روى له الستة، **التقريب** لابن حجر (٣١١/١).

٥٢- النسائي في **السنن الكبرى** (٤٥٧/١-٤٥٨).

٥٣- **الإلزامات والتتبع** ص (٢٦٩).

٥٤- **مشكل الآثار** للطحاوي (١٨٧/٢).

٥٥- انظر **تنوير الحوالك على شرح الموطأ** (٢٠٥/١)، **وشرح الزرقاني على الموطأ** (٩/٢).

٥٦- النووي في **شرح صحيح مسلم** (٢٩/٦).

٥٧- **الإلزامات والتتبع** ص (٢٦٩)، الهامش.

٥٨- انظر **تقريب التهذيب** (١٦٦/٢)، ولم يوثقه إلا ابن حبان، انظر **تهذيب التهذيب** (١٧٨/٩) قلت فهو مجهول لتفرد ابن حبان بتوثيقه ولا يوثق إلا المجاهيل.

٥٩- ابن جريج: ذكره ابن حجر في المدلسين، وضعفه النسائي وغيره، وقال الدار قطني: **شر التدليس تدليس ابن جريج، فإنه لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح.** انظر **طبقات المدلسين** ص (٤١).

٦٠- عطاء ابن أبي رباح: قال أحمد: وليس في المرسلات أضعف من مرسلات الحسن وعطاء فإنهما كانا يأخذان عن كل أحد، انظر **تهذيب التهذيب** (٢٠٠٢/٧) وقال أيضا: أرسل عن عثمان بن عفان، وعتاب بن أسيد، وأوس بن الصامت، والفضل بن عباس وغيرهم. **التهذيب** (١٩٩/٧)، ولم يذكر له رواية عن عنبسة، إلا أن المزي ذكر روايته عن عنبسة، انظر **تهذيب الكمال** (٩٣٣/٢) المخطوط.

٦١-٦٢- زيد بن الرقي: ترك أحمد بن حنبل حديثه ولا يروي عنه، وزعموا أنه كان يشرب حتى يسكر، وقال الدار قطني: ضعيف الحديث لا يتابع، انظر **تهذيب التهذيب** (٤٠٥/٣).

٦٣- أنظر هامش (٦٠) السابق وانظر **شجرة الإسناد** نموذج (١١) في الملحق.

٦٤- محمد بن مكي: قال عنه ابن حجر: مقبول انظر **التقريب** (٢/٢١٠) وقال أيضاً: ولم يوثقه إلا ابن حبان. انظر **تهذيب التهذيب** (٩/٤١٦) فهو مجهول.

٦٥- شهر بن حوشب: صدوق كثير الإرسال والأوهام، **التقريب** (١/٣٥٥).

٦٦-٦٧- ذكره ابن حجر في المدلسين، انظر **طبقات المدلسين** ص (٤٢) وقال أحمد بن حنبل: ثقة، إلا ان الذين حملوا عنه إنما كان حملهم عنه بأخره، انظر **الجرح والتعديل** (٣/١/٢٤٣)، **والكواكب النيرات** ص (٣٤٩). وقال ابن الصلاح: اختلط أبو اسحق، انظر **علوم الحديث** ص (٣٥٣)، **والكواكب النيرات** ص (٣٤٩).

٦٨- وصفه ابن حبان بالتدليس، **طبقات المدلسين** ص (٤٤)

٦٩- وقال أبو زرعة: زهير ابن معاوية ثقة، إلى أنه سمع من أبي اسحق بعد الاختلاط. انظر **ميزان الاعتدال** (٢/٨٦)، **والكواكب النيرات** ص (٣٥٠).

٧٠- قال أبو عبدالرحمن: " خالفه يعلى بن عبيدالله فوقف الحديث".

٧١- وقال أبو عبدالرحمن: "أدخل حصين بن عبدالرحمن، بين المسيب بن رافع وعنبسة رجل هو (ذكوان) ولم يرفع الحديث انظر **شجرة الإسناد** نموذج(١٣) في الملحق.

٧٢- قال أحمد: وفي آخر عمره ساء حفظه ، انظر **الكواكب النيرات** ص (١٣٢)، وقال يزيد بن هارون: أنه اختلط، **التهذيب** (٢/٣٨٣).

وقال النسائي: تغير، انظر **الضعفاء والمتروكين** للنسائي ص (٢٨٨)، **ومقدمة ابن الصلاح** (٣٥٥).

وقال أبو حاتم الرازي: ثقة، ساء حفظه في الآخر، **الجرح والتعديل** (١/٢/١٩٣). وذكره **العقيلي في الضعفاء** وأنه اختلط. **الضعفاء للعقيلي** ص(٥٨)، وانظر **الكواكب النيرات ص (١٣٥)**.

هذا وسكن الحصين بن عبدالرحمن (المبارك) بأخرة وهي قرية بين واسط وفم الصالح، انظر **الكواكب النيرات ص (١٣٢)**، **ومعجم البلدان** (٥/٥١)، فيكون سماع خالد الواسطي منه هذا الحديث في وقت الاختلاط، ويكون ما سمعه منه مما رواه الشيخان قبل الاختلاط والله أعلم.

وقد ذكره في المختلطين أو الضعفاء كثير من العلماء منهم ابن معين فقال: اختلط بآخره، وحكى البخاري عن رواية أحمد السابقة وذكره في الضعفاء في **التاريخ الكبير** وقال ابن معين مرة ساء حفظه انظر **شرح العلل** للترمذي (٧٤١،٧٣٩/٢).

٧٣- قال ابن سعد: كان ثقة ، إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه، وقال أبو حاتم: محله عندي الصدق صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ، ونقل الذهبي عن الدار قطني قال: في حفظ عاصم شيء وقال في **الميزان**: وهو في الحديث دون الثبت، صدوق يهم. **وقال الحافظ في التقريب**: قال ابن قانع: قال حماد بن سلمه: خلط عاصم في آخر عمره. وقال الحافظ في **التقريب**: صدوق له أوهام وحديثه في الصحيحين مقرون. انظر ترجمته في: **طبقات ابن سعد** (٣٢٠/٦)، **والجرح والتعديل** (٣٤٠/١/٣)، **والميزان** (٣٥٧/٢)، **والتهذيب** (٣٨/٥)، **والتقريب** (٣٨٣/١)، **والكواكب النيرات** ص (٤٧٣).

٧٤- قال ابن مهدي: لم يكن عنده كتاب إلا جزء ليحيى بن سعيد، وكان يخلط فيه، انظر **الجرح والتعديل** (١٣٨/٢/١-١٣٩)، **وشرح العلل** لابن رجب (٤٦٣/١).

٧٥- انظر ما ذكره النسائي بعد ذكره الحديث في الرواية رقم (١٤٧٨).

٧٦- انظر **التقريب** (١٦٦/٢)، حيث قال ابن حجر: مقبول، وذكره ابن حبان في الثقات، انظر **التهذيب** (١٧٨/٩)، قلت: وهو مجهول لأن ابن حبان يوثق المجاهيل لتفرده بتوثيقه.

٧٧- **قال الحافظ** ابن حجر: صدوق كثير الخطأ. **التقريب** (١١٤/٢)، وقال ابن معين، **وأبو** حاتم والنسائي: ليس بالقوي، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وكان ابن معين يحمل عليه، وقال مرة: ضعيف، وقال: لا يحتج بفليح، وقال الدار قطني: يختلفون فيه، انظر **الضعفاء** للنسائي ص (١٩٧) **وميزان الاعتدال** (٣٦٥/٣-٣٦٦)، **وتهذيب التهذيب** (٣٠٤/٨)، **والكاشف** (٣٣٢/٤-٣٣٣)، **والخلاصة** للخزرجي ص (٣١١).

٧٨- ينظر **فتح الباري مقدمة هدي الساري** ص (٤٣٥).

٧٩- انظر الحاشية (٧٧) من الرواية (١٤٧٩) وأقوال العلماء فيه هناك.

٨٠- انظر **شجرة الإسناد** نموذج (١١) في الملحق.

٨١- انظر **شجرة الإسناد** نموذج (١٤،١٥) في الملحق.

٨٢- وقال أبو مسهر: كان قد اختلط قبل موته، وقال حمزة الكناني: إلا أنه تغير بأخرة، **تهذيب التهذيب** (٦٠/٤)، **وميزان الاعتدال** (١٤٩/٢) وكذا في (الإغتباط) في جملة من رمى بالاختلاط ص (١٢)، وانظر **الكواكب النيرات** (٢١٩).

٨٣- النسائي في **السنن الكبرى** (٤٦٣/١)، حديث (١٤٨١)، وانظر **شجرة الإسناد** نموذج (١٤،١٥) في الملحق والله أعلم.

قائمة المراجع والمصادر

١- **إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ**، حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة المعلا، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٢- **الإلزامات والتتبع** - تحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي - دار الكتب العلمية - بيروت.

٣- **تاج العروس**- لزبيدي، دار الفكر المصورة عن الطبعة القديمة.

٤- **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** للمزي، نشر الدار القيمة بالهند سنة ١٣٨٤هـ، والمكتب الإسلامي بتحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين.

٥- **تدريب الراوي** - للسيوطي- تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - دار السعادة بمصر " ط٢، ١٣٨٥هـ.

٦- **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف** - للحافظ زكي الدين المنذري، ضبط أحاديثه وعلق عليها مصطفى محمد عمارة، دار إحياء التراث، ط ٣، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٧- **الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك**، لابن شاهين طبعة الدار السلفية- الكويت بتحقيق الدكتور صالح الوعيل.

٨- **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، لأبي الوليد الباجي ٤٧٤هـ، د. أبو لبابة الطاهر حسين، دار اللواء، الرياض ط١،١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٩- **تقريب التهذيب** لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة بيروت، ط١.

١٠- **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**- لابن حجر العسقلاني، عني بتصحيحه السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، بالمدينة المنورة- الحجاز، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١١- **تنوير الحوالك على شرح موطأ مالك**، طبعة دار الكتب العلمية.

١٢- **تهذيب التهذيب** لابن حجر العسقلاني- دار صادر- دار الفكر، بيروت.

١٣- **توضيح الأفكار**، لصنعاني، طبعة دار إحياء التراث العربي.

١٤- **الجامع الصغير مع شرح فيض القدير**، مصطفى حمد، القاهرة، سنة ١٣٥٦هـ.

١٥- **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند.

١٦- **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال** للخزرجي، مكتبة المطبوعات الإسلامية بيروت ط٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٧- **سنن ابن ماجة** القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي.

١٨- **سنن أبي داود** السجستاني، تحقيق عزت عبيد الدعاس، دار الحديث حمص- سورية، ط١، ١٣٨٩-١٩٧٠م.

١٩- **سنن الترمذي**، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي- بيروت، لبنان.

٢٠- **سنن الدارمي**، طبع بعناية دهمان حمد ومحمد، دار إحياء السنة النبوية.

٢١- **السنن الصغرى**، (**المجتبى**) للنسائي- دار المعرفة- حققه مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت- لبنان ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٢٢- **السنن الكبرى**- للبيهقي - دار الفكر.

٢٣- **السنن الكبرى - للنسائي**، تحقيق عبدالغفار سليمان البنداري وسعيد كردي حسن، دار الكتب العلمية- بيروت.

٢٤- **شرح الأبي على صحيح مسلم**، طبعة دار الكتب العلمية المصورة عن الطبعة المصرية.

٢٥- **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك** طبعة دار الكتب العلمية- بيروت لبنان المصورة عن الطبعة العربية.

٢٦- **شرح السنة** - للبغوي- تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، ط، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٧- **شرح علل الترمذي**- لابن رجب، تحقيق الدكتور همام سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٢٨- **شرح معاني الآثار** للطحاوي، تحقيق محمد زهدي النجار- دار الكتاب العربي- بيروت لبنان.

٢٩- **شرح الأئمة الستة** - للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٣٠- **صحيح ابن خزيمة**- لابن خزيمة، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي. شركة الطباعة العربية السعودية المحدودة العمادية- الرياض ، ط٢، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣١- صحيح **الترغيب والترهيب** للألباني، المكتب الإسلامي ط ٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٢- **صحيح الجامع الصغير** الشيخ ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٣- **صحيح مسلم**، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- السعودية ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م.

٣٤- **صحيح مسلم شرح النووي** - دار الفكر.

٣٥- **الطبقات الكبرى** لابن سعد- دار صادر بيروت.

٣٦- **طبقات المدلسين**- لابن حجر، تحقيق الدكتور عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار ط١، ١٤٠٤هـ.

٣٧- كتاب **الضعفاء والمتروكين**- للنسائي - دار الفكر، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٣٨- **العلل** للدار قطني، تحقيق، محفوظ الرحمن زين الله السلفي- دار طيبة، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣٩- **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد بن حنبل، للأستاذ الدكتور طلعت فوج بيكيت، والأستاذ الدكتور اسماعيل جراح أوغلي، المكتبة الإسلامية إستانبول- تركيا، ١٩٨٧م.

٤٠- **الإغتباط في جملة من رمى بالاختلاط**، للسبط بن العجمي،طبعة دار الكتاب العربي.

٤١- **علوم الحديث** لابن الصلاح - حققه وخرج الأحاديث وعلق عليها د. نورالدين عتر - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ط ٢، ١٩٧٢م.

٤٢- **فتح الباري شرح صحيح البخاري**- لابن حجر العسقلاني، إشراف الشيخ عبدالعزيز بن باز، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه الشيخ محمد فؤاد عبدالباقي، قام إخراجه محب الدين الخطيب، نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء- السعودية.

٤٣- **فتح الباري متن صحيح البخاري**- لابن حجر العسقلاني - نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء - السعودية.

٤٤- **فتح المغيث** للسخاوي، العاصمة بالقاهرة، نشر المكتبة السلفية- المدينة المنورة، ط ٢ سنة ١٣٨٨هـ.

٤٥- **فيض القدير، مع الجامع الصغير** للمناوي، مصطفى محمد، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

٤٦- **القاموس المحيط**، للفيروز آبادي، دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان المصورة عن المطبعة المصرية.

٤٧- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** - للذهبي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٤٨- **الكامل في الضعفاء**- لابن عدي طبعة دار الفكر، بيروت - لبنان بعناية خليل الميس ط٢ ، ١٩٨٨م.

٤٩- **الكواكب النيرات**- لابن الكيال تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، دارالمأمون للتراث، ط١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٥٠- **لسان العرب**، لابن منظور - دار صادر.

٥١- **المجموع**، للنووي، دار الفكر ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٦٦م.

٥٢- **مختصر قيام الليل**، محمد بن نصر المروزي، اختصره، أحمد بن علي المقريزي، خرج أحاديثه إبراهيم العلي ومحمد عبدالله أبو صعليك، مكتبة المنار- الزرقاء- الأردن ١٩٩٣م.

٥٣- **المستدرك** للحاكم النيسابوري، دار المعرفة بيروت- لبنان المصورة عن الطبعة الهندية.

٥٤- **مسند أحمد بن حنبل** - المكتب الإسلامي- بيروت.

٥٥- **مسند الحميدي**، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار عالم الكتب بيروت - لبنان والمتنبي- بغداد.

٥٦- **مشكل الآثار** للطحاوي، دار صادر، ط ١ ١٣٣٣هـ.

٥٧- **المصنف في الأحاديث والآثار**، لابن أبي شيبة حققه الأستاذ عامر العمري الأعظمي، الدار السلفية- في بومبائي - الهند.

٥٨- **المصنف**، لعبد الرزاق الصنعاني، المكتب الإسلامي بيروت ، ط١، ١٤٠٧هـ.

٥٩- **معجم البلدان** - لياقوت الحموي - ١٩٨٧م طبعة دار صادر بيروت- لبنان.

٦٠- **المعجم الصغير**- للطبراني دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٦١- **المعجم الكبير** - لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٦٢- **معجم مقاييس اللغة** - لابن فارس ، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت.

٦٣- **كتاب معرفة علوم الحديث** - للحاكم النيسابوري تصحيح وتعليق أ.د. معظم حسين، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط ٢/ ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٦٤- **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار** للعراقي، بذيل الإحياء ، تصوير دار المعرفة- بيروت.

٦٥- **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، تحقيق د. صبحي السامرائي طبعة دار السلام القاهرة.

٦٦- **منهج النقد في علوم الحديث**، الدكتور نور الدين عتر ، دار الفكر، دمشق - سورية، ط٣، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٦٧- **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**، للهيثمي- طبعة دار الكتب العلمية المصورة. عن طبعة محمد عبدالرزاق حمزة بالمكتبة السلفية بالقاهرة.

٦٨- **الموطأ** - للإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.

٦٩- **ميزان الاعتدال** - للذهبي تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، القاهرة سنة ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٧٠- **هدى الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري** لابن حجر العسقلاني، إشراف الشيخ ابن باز، ورقم أحاديثه محمد فؤاد عبدالباقي، نشر رئاسة إدارات البحوث السعودية.

نماذج شجرات الإسناد

الرواية (١٤٥٠-١٤٥١) نموذج رقم (١)

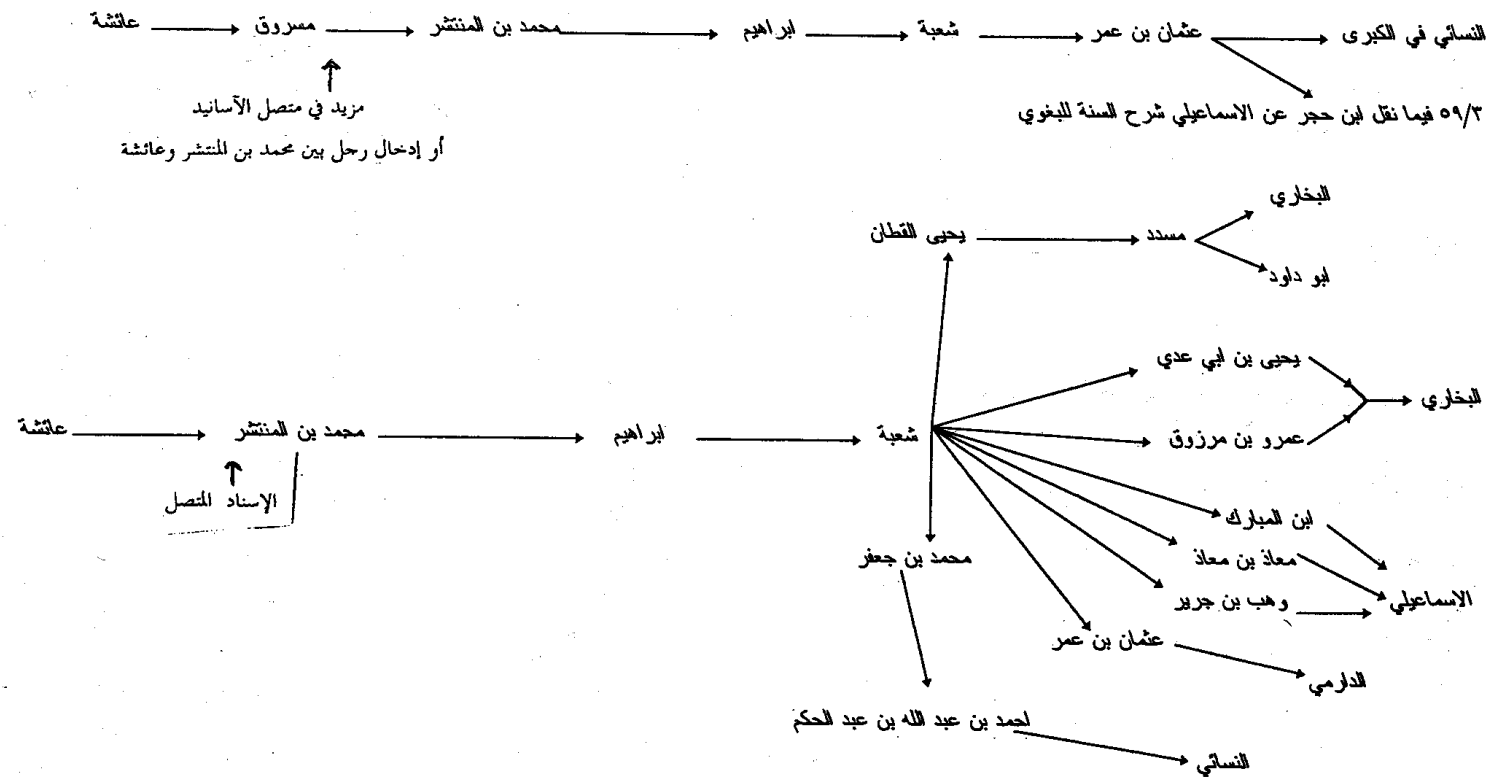

الرواية ١٤٥٣/١ نموذج رقم (٢)

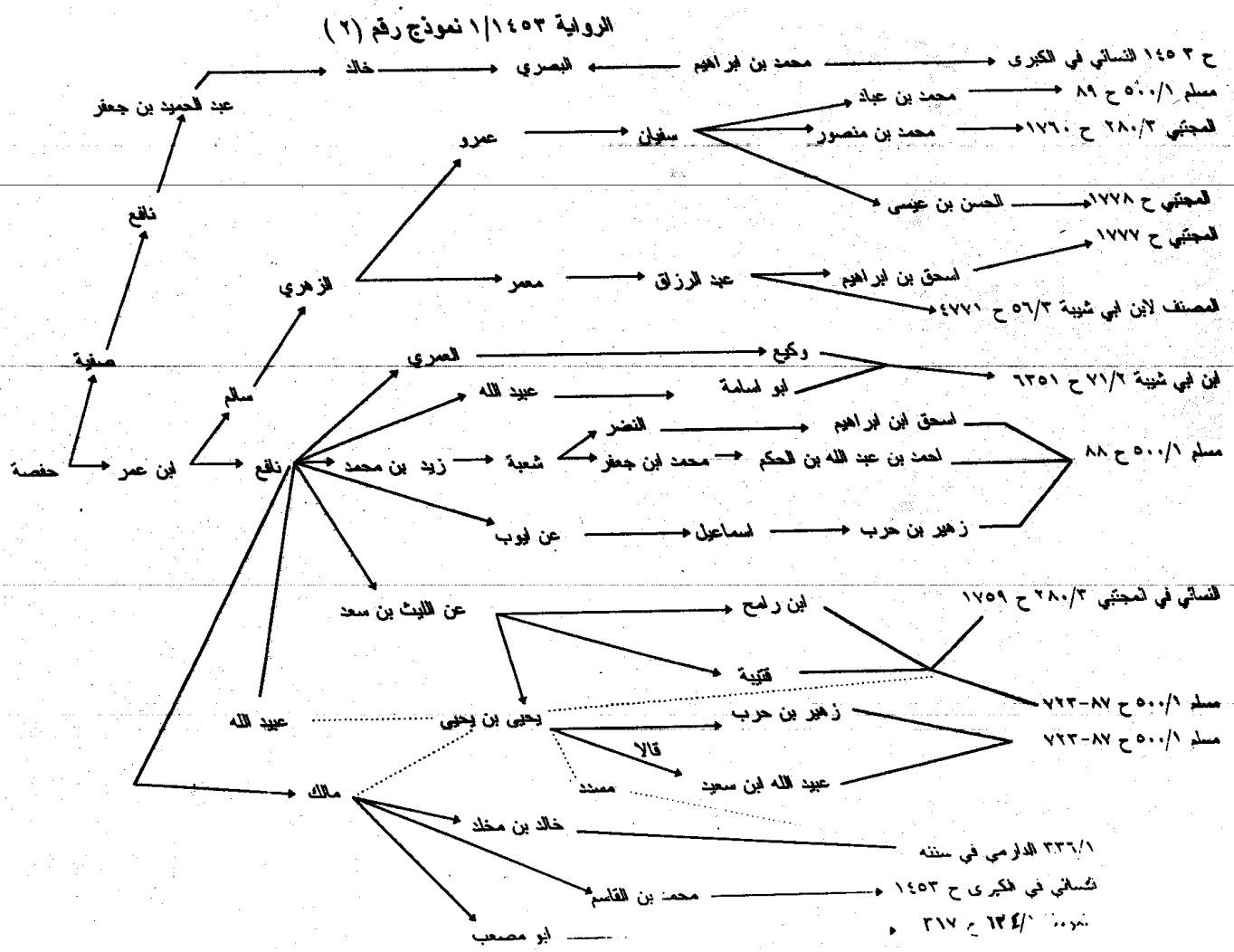

الرواية ١/١٤٥١ نموذج رقم (٣)

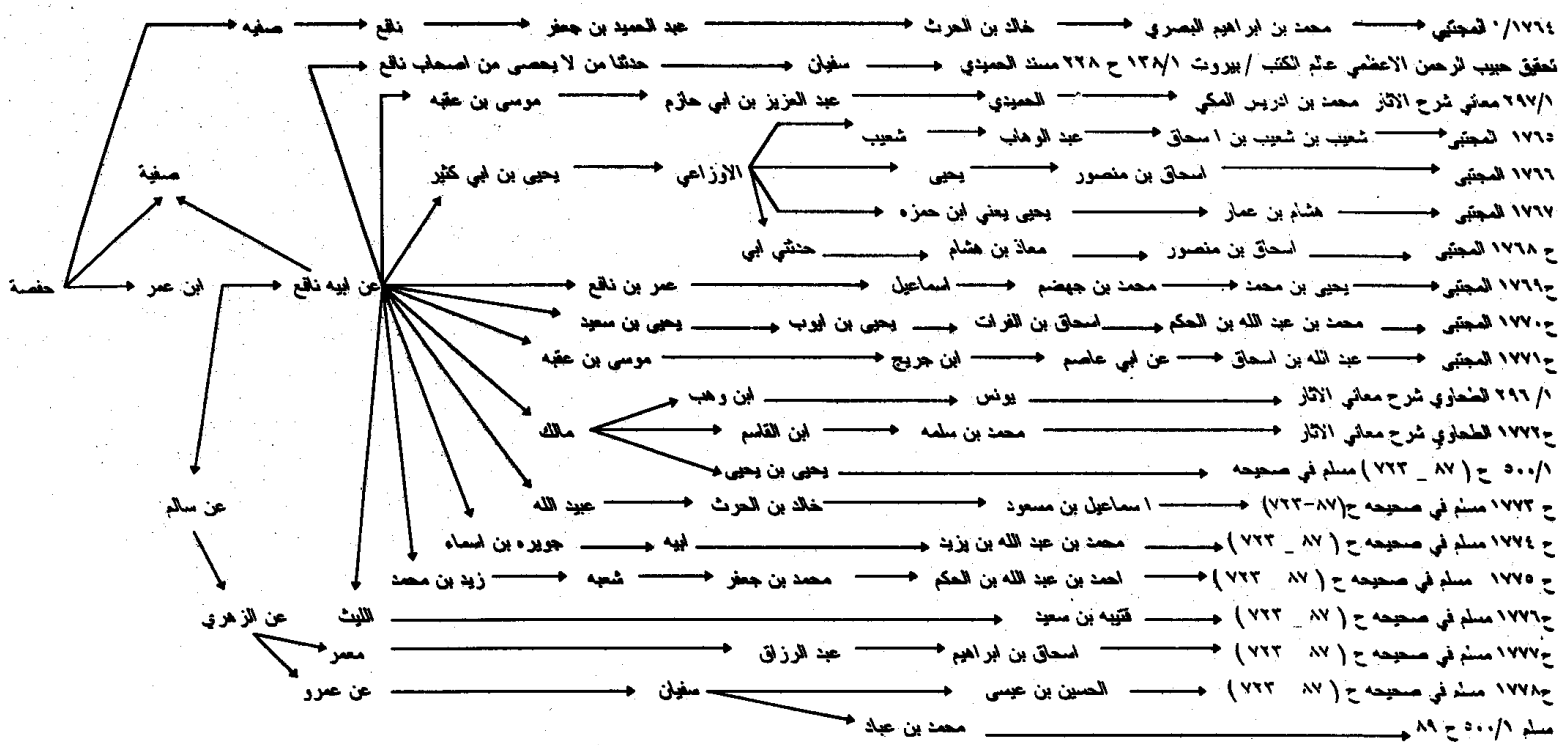

ملاحظه (قال ابن معين اثبت اصحاب نافع ، مالك ، ينظر شرح العلل لابن رجب ٣/ ٦٦٧ تحقيق د٠ همام سعيد)

الرواية ١٤٥٣/١ اسانيد الطبراني في الكبير تابع نموذج (٤)

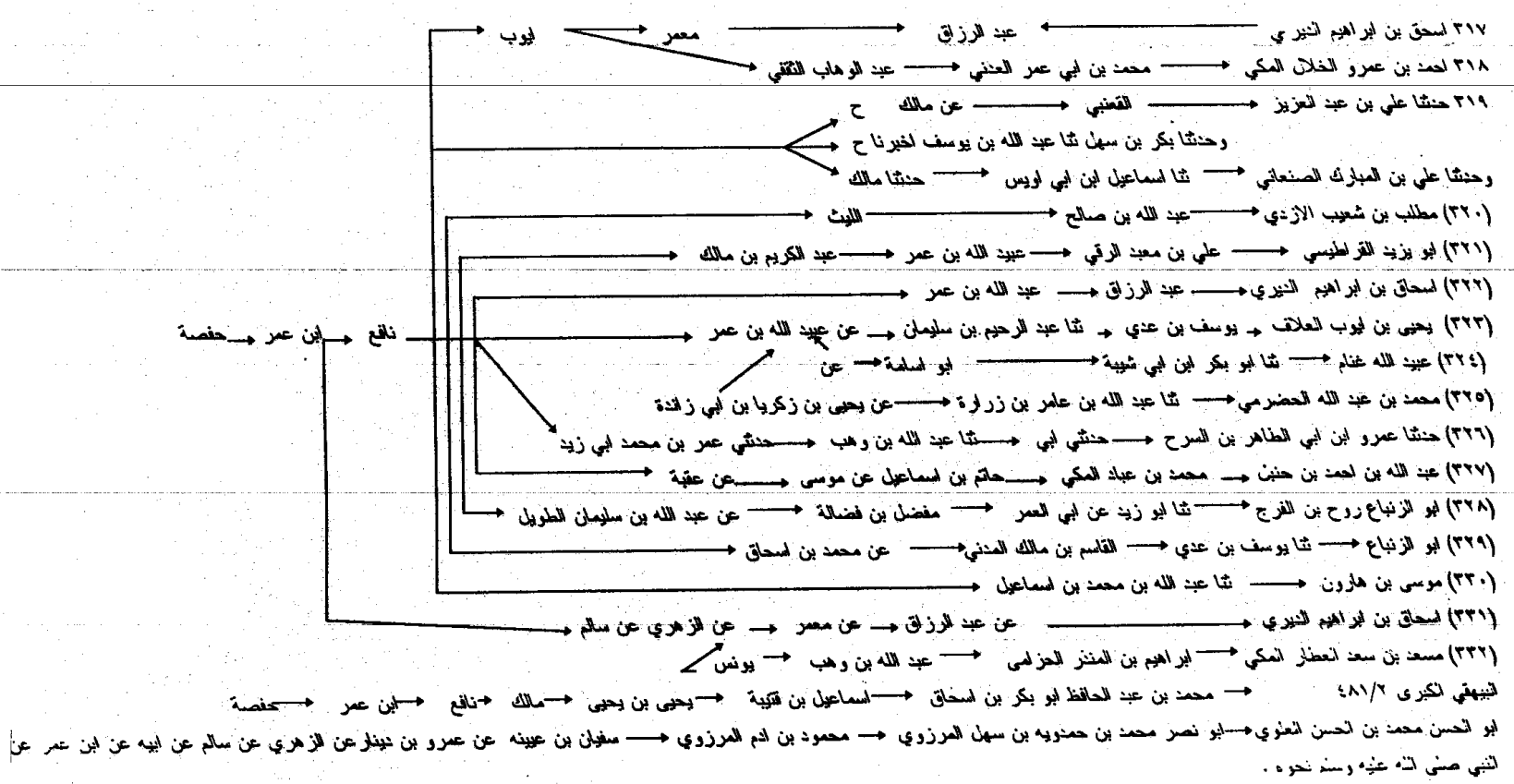

شاهد

الرواية (١/١٤٥٩) نموذج (٥) المرفوع

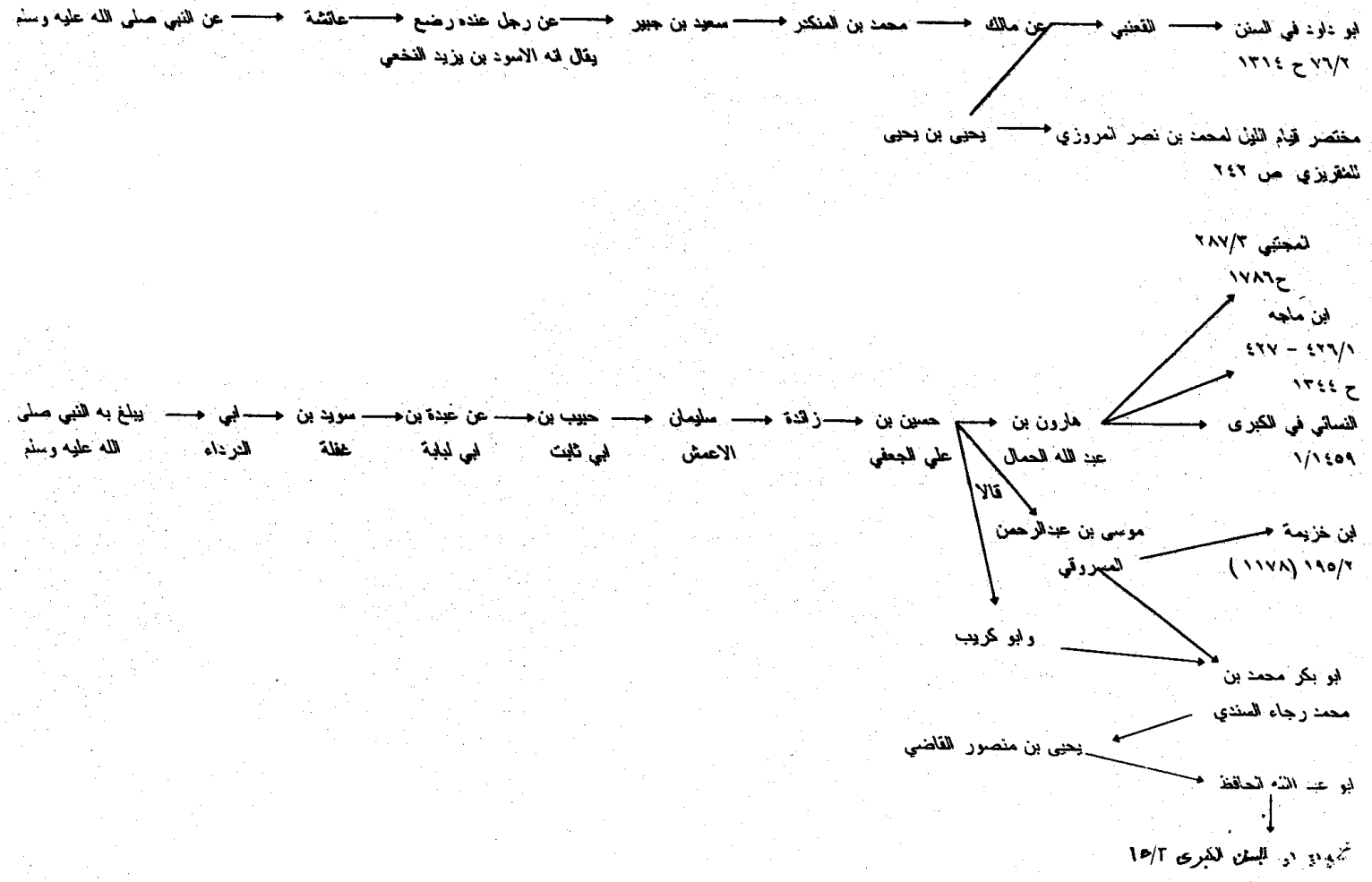

الرواية ٢/١٤٦٠ نموذج (٦) الموقوفة

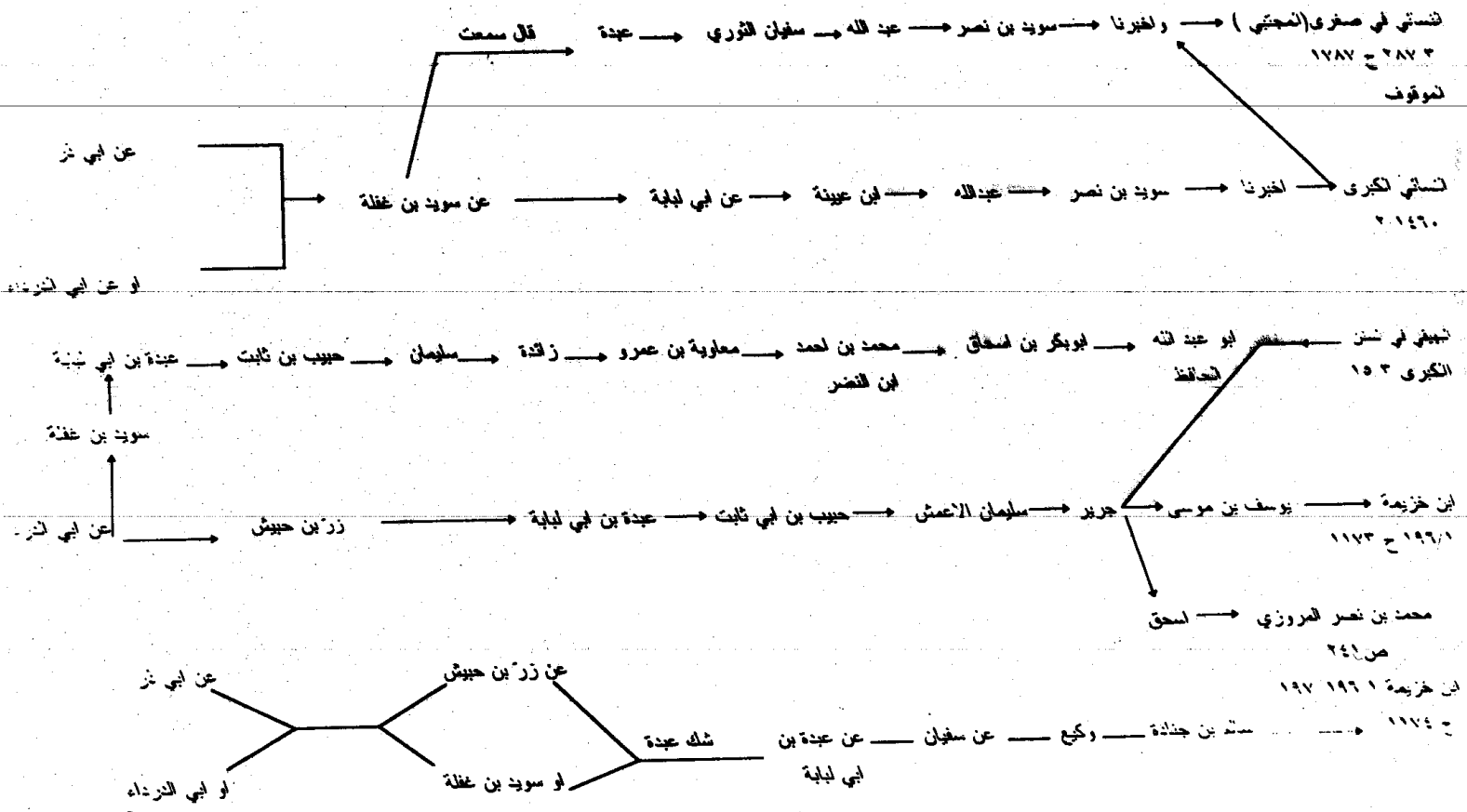

[illegible] ابن خزيمة : وهذا الشك من عبدة بن ابي لبابة قال مرة : عن زر ، وقال مرة عن سويد غفلة ، كان يشك في الخبر أهو عن زر ، أو عن سويد [illegible]

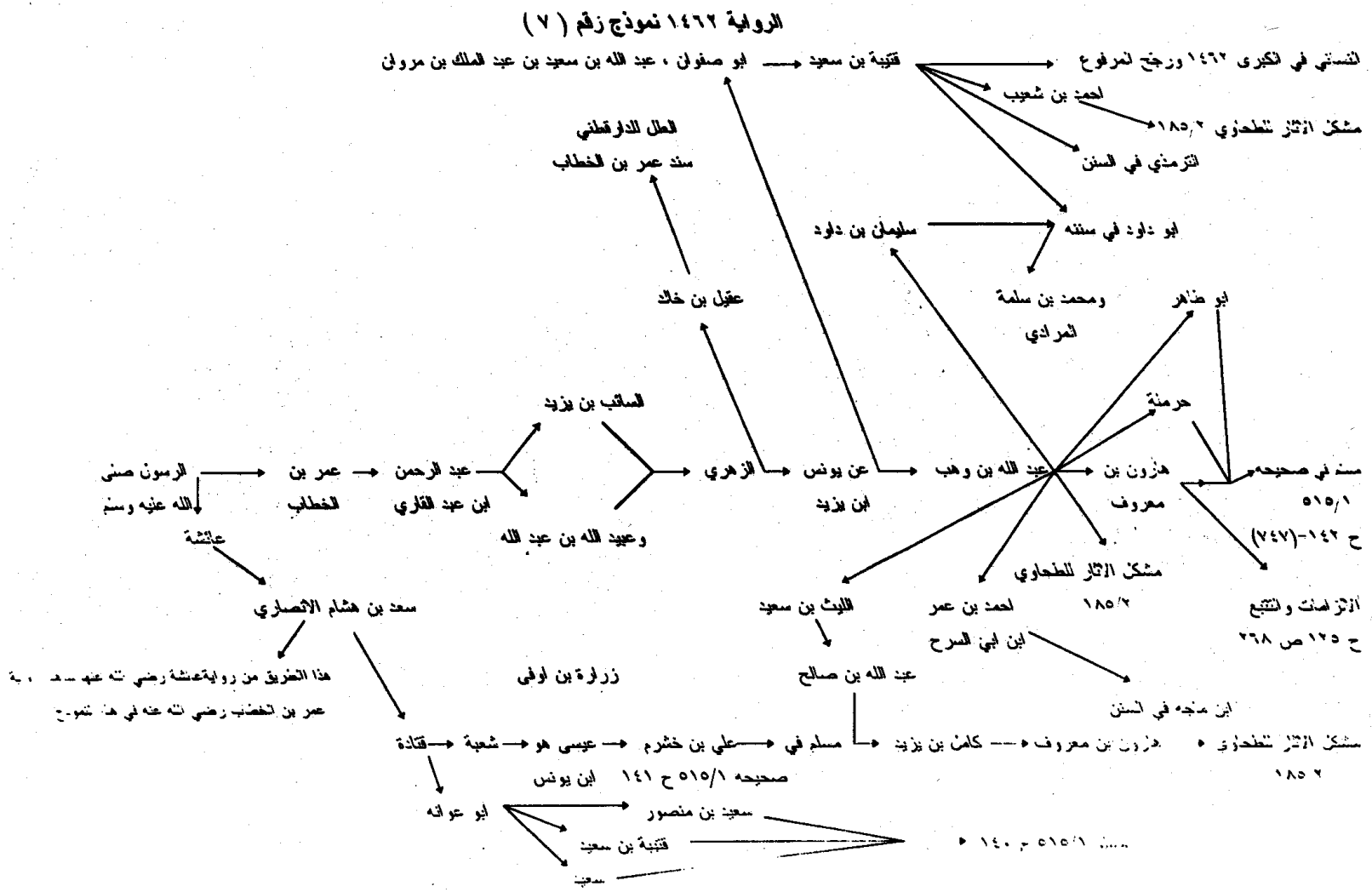
الرواية ١٤٦٢ نموذج رقم (٧)
النسائي في الكبرى ١٤٦٢ ورجح المرفوع
قتيبة بن سعيد
ابو صفوان ، عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان
احمد بن شعيب
مشكل الآثار الطحاوي ١٨٥/٢
الترمذي في السنن
العلل للدارقطني
مسند عمر بن الخطاب
ابو داود في سننه
سليمان بن داود
عقيل بن خالد
ومحمد بن سلمة المرادي
ابو ظاهر
حرملة
السائب بن يزيد
الرسول صلى الله عليه وسلم
عمر بن الخطاب
عبد الرحمن ابن عبد القاري
الزهري
عن يونس ابن يزيد
عبد الله بن وهب
هارون بن معروف
مسلم في صحيحه ٥١٥/١ ح ١٤٢-(٧٤٧)
وعبيد الله بن عبد الله
عائشة
مشكل الآثار للطحاوي ١٨٥/٢
الاتزامات والتتبع ح ١٢٥ ص ٢٦٨
سعد بن هشام الانصاري
الليث بن سعيد
احمد بن عمر ابن ابي السرح
هذا الطريق من رواية عائشة رضي الله عنها
عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذا الموضوع
زرارة بن اوفى
عبد الله بن صالح
ابن ماجه في السنن
مشكل الآثار الطحاوي ١٨٥/٢
هارون بن معروف
كامل بن يزيد
مسلم في صحيحه ٥١٥/١ ح ١٤١
علي بن خشرم
عيسى هو ابن يونس
شعبة
قتادة
ابو عوانه
سعيد بن منصور
قتيبة بن سعيد
سعيد
٥١٥/١ ح ١٤٠

الروايات (١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦) نموذج (٨) الموقوفة

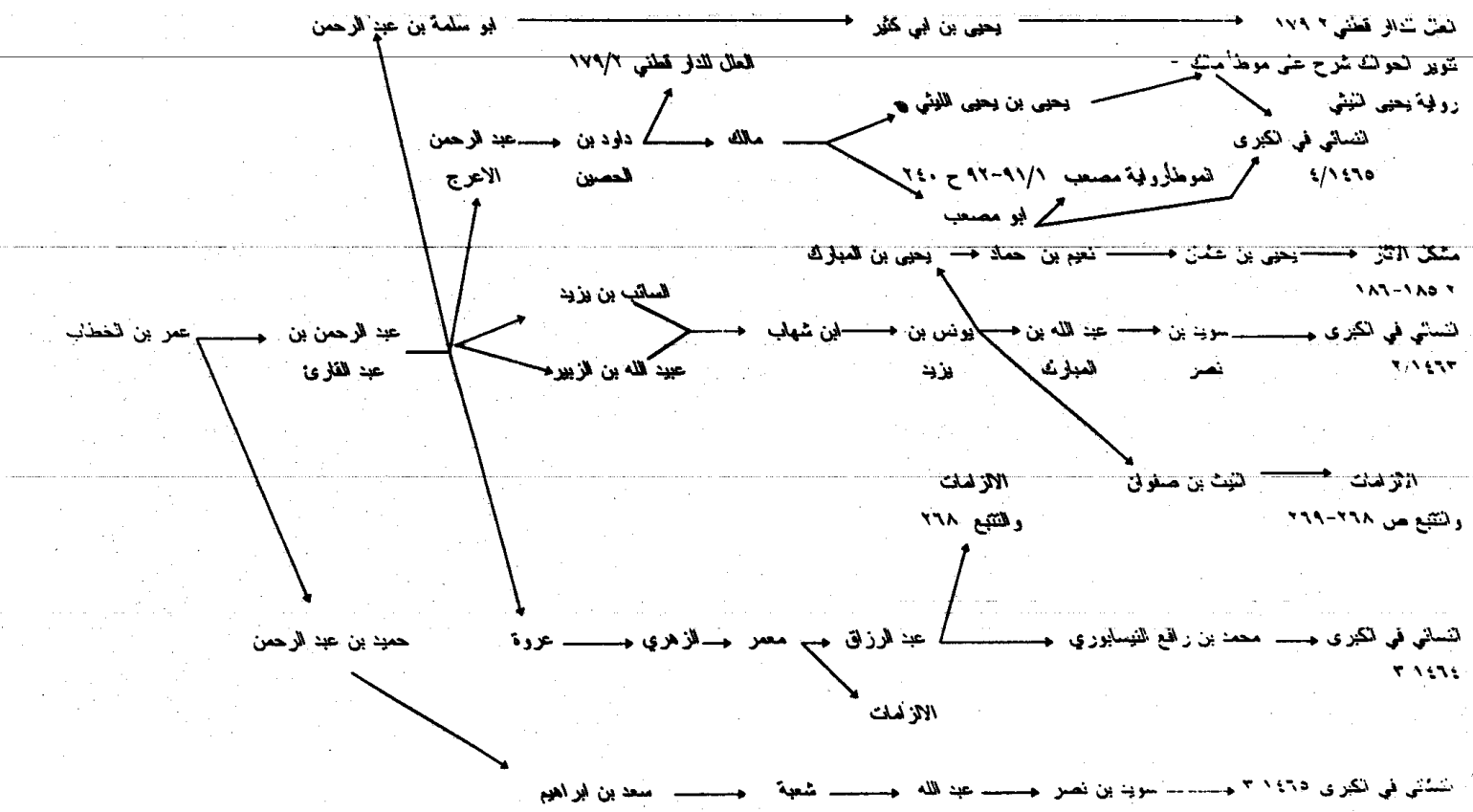

الرواية (١٤٦٧) نموذج رقم (٩)

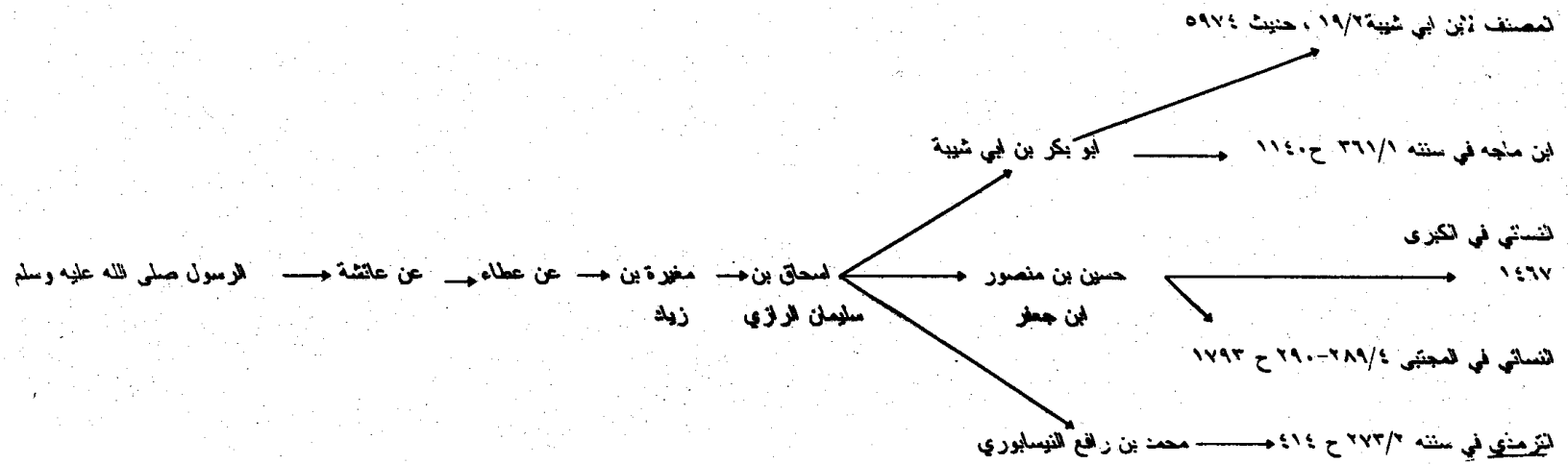

اخرج الطبراني هذه الرواية الاولى من الحديث الخامس |١٤٦٧ الرواية ١٤٦٧ نموذج رقم (١٠)

((من ثابر على اثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة)) مرفوعة عن ام حبيبة ايضاً

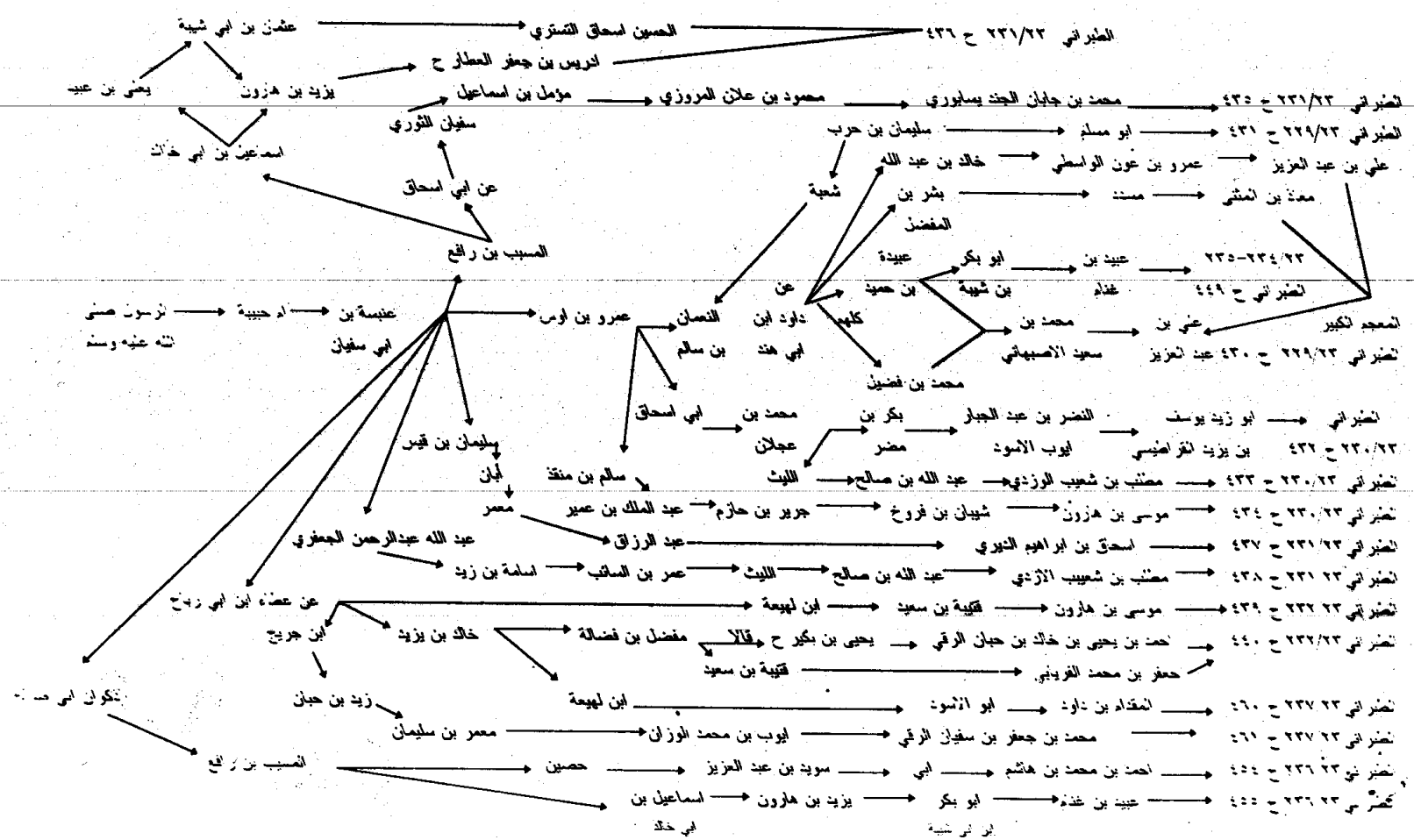

الروايات (١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧٢، ١٤٧٤، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩) نموذج رقم (١١) المرفوعة

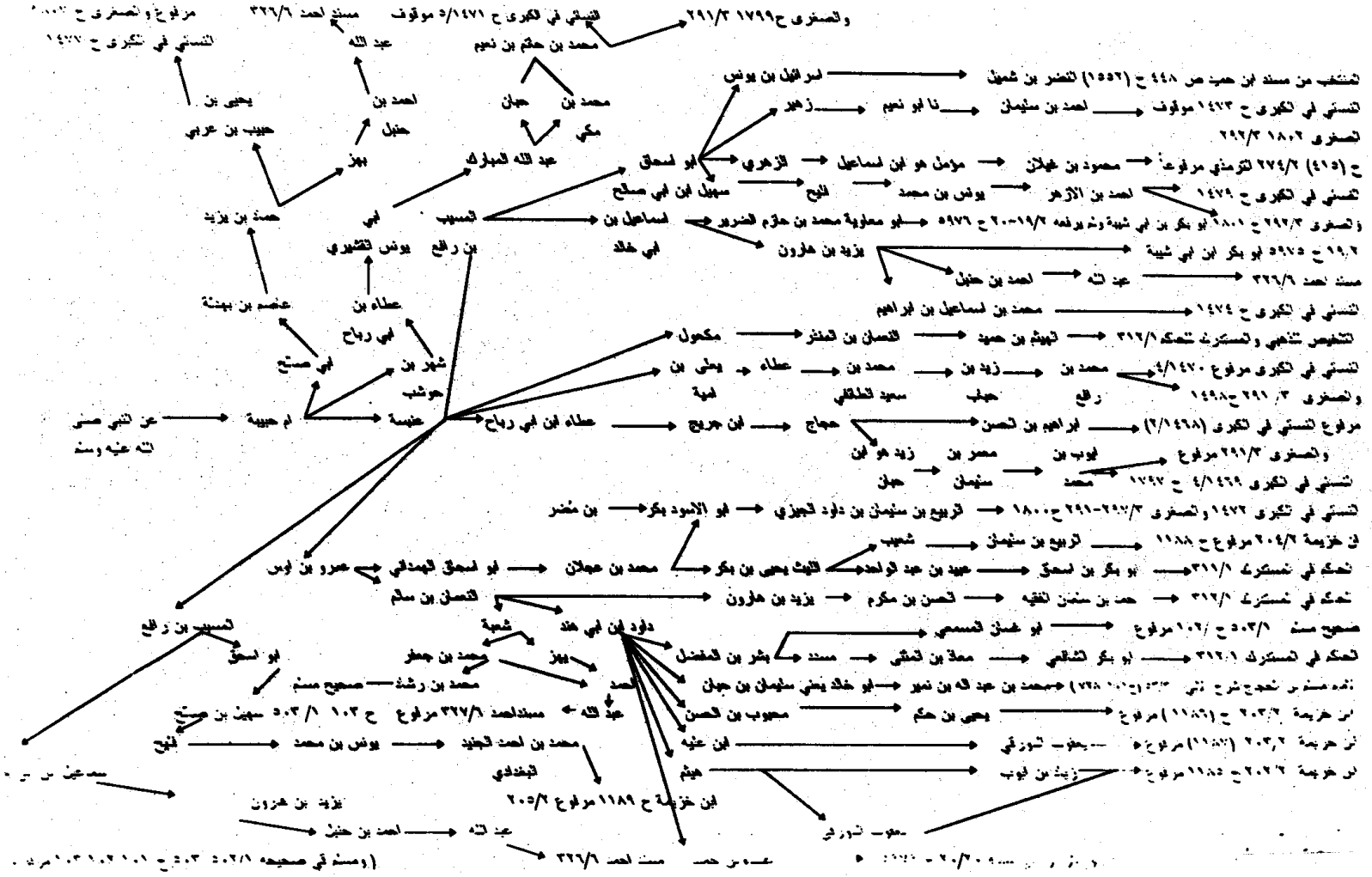

الرواية (١٤٧٨) نموذج رقم (١٢) المرفوعة

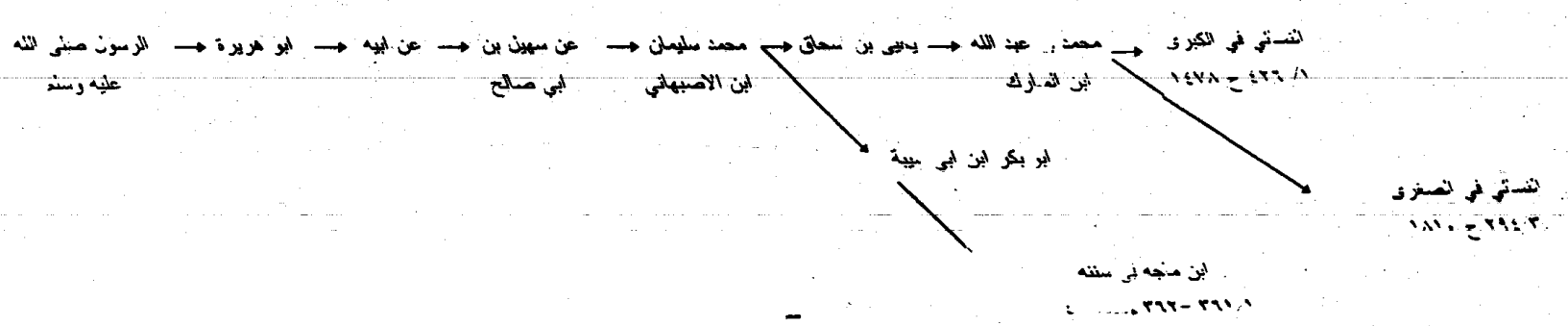

الروايات (١٤٧١ , ١٤٧٣ , ١٤٧٥ , ١٤٧٦) نموذج (١٣) الموقوفة

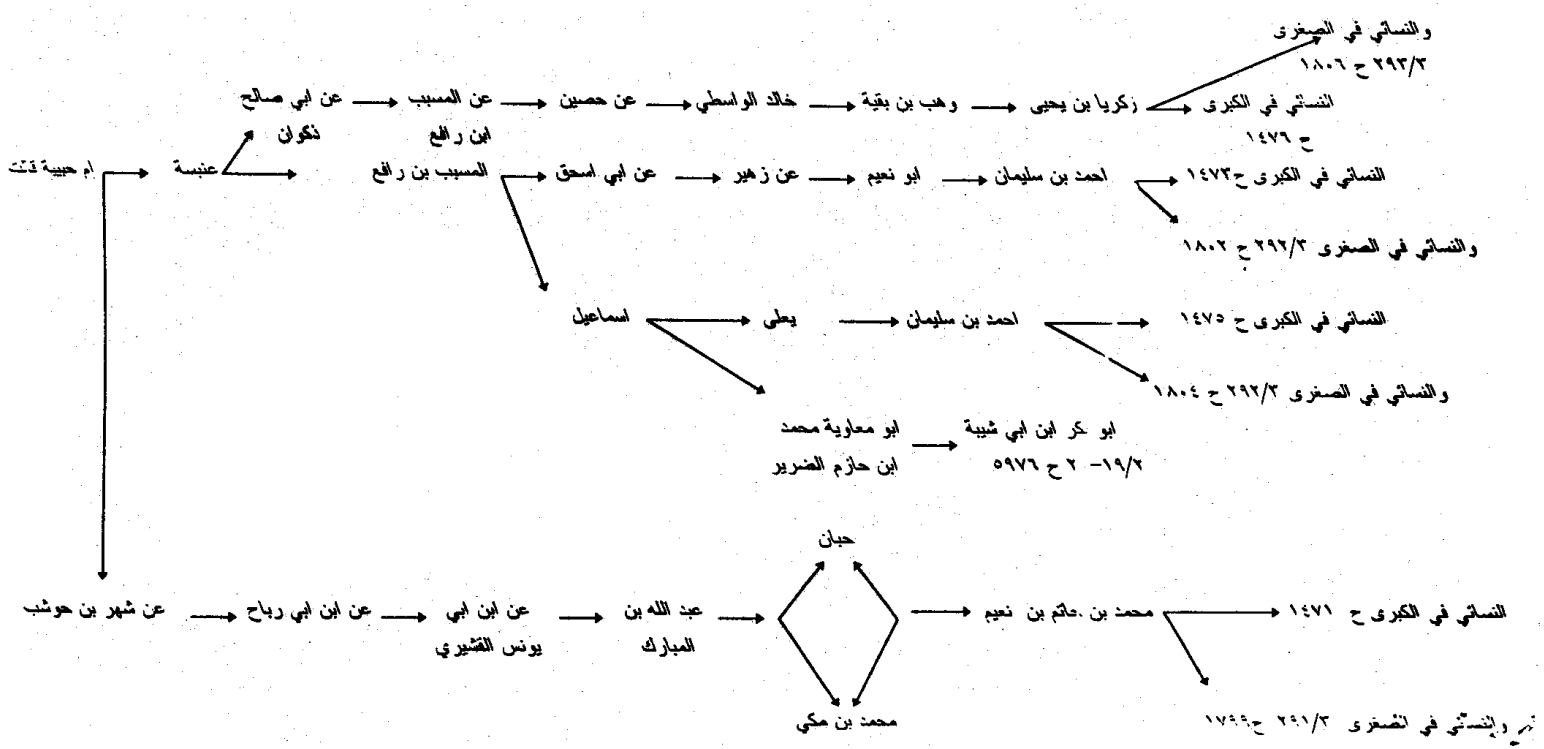

الروايات (١٤٨٠،١٤٨١،١٤٨٢) (اربعاً قبل الظهر وأربعاً بعدها) نموذج رقم (١٤) المرفوعة

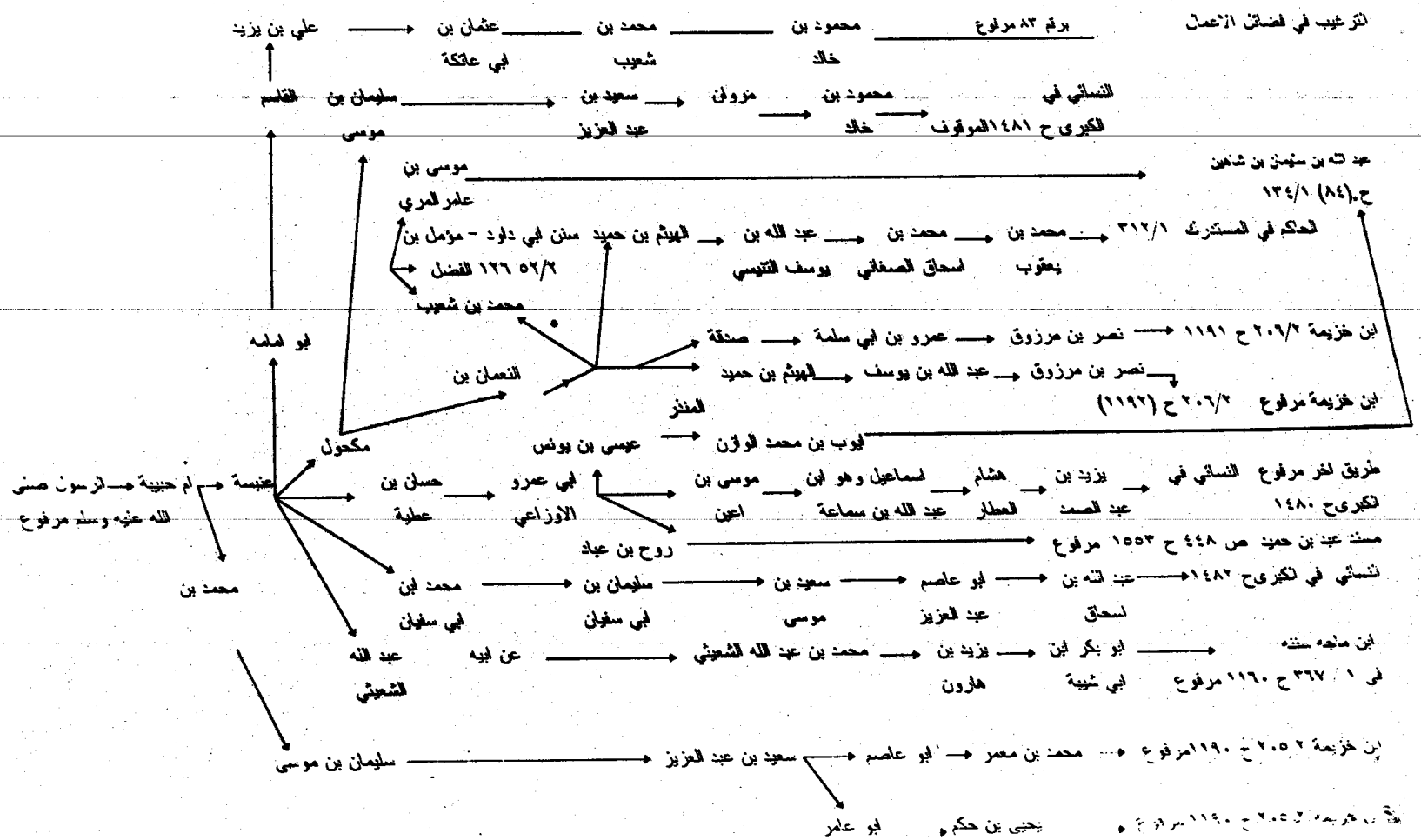

الروايات ١٤٨٠-١٤٨٢ المرفوع المعجم الكبير للطبراني نموذج رقم (١٥)